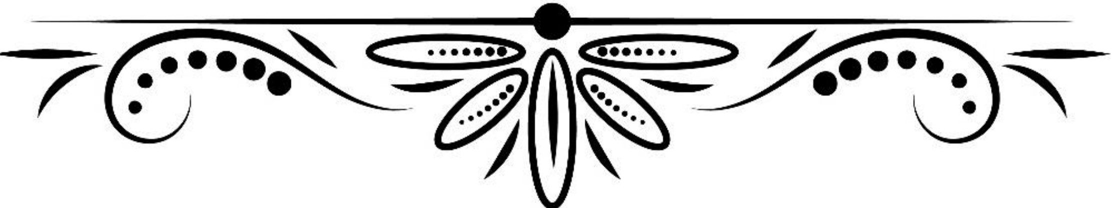
# كَشْفُ جَهَالَات وَتَشْغِيبَات

# عَبْد الله الغَامِدي

# فِي مَقَالاتِهِ وَتَعَقُّبَاتِهِ



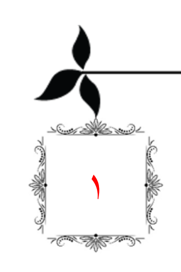
كَتَبَهُ

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين








# كَشْفُ جَهَالَات وَتَشْغِيبَات عَبْد الله الغَامِدي فِي مَقَالاتِهِ وَتَعَقُّبَاتِهِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

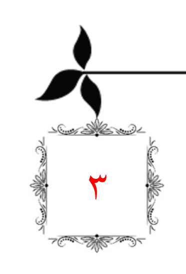
فقد ردَّ شيخنا العلامة الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله على تخليطات وجهالات أبي عاصم عبد الله بن صوان الغامدي في مسائل الإيمان وتارك العمل في أكثر من مقال؛ ردوداً علميةً بالأدلةِ الساطعة والبراهين القاطعة ومؤيَّدةً بالنقولِ المستفيضة من أئمة السنة وعلماء الملة الكبار، ومن تلك المقالات نصيحته له الموسومة بـ [الحدادية تتسقط الآثار الواهية والأصول الفاسدة، وهدفها من ذلك تضليل أهل السنة السابقين واللاحقين](١)، فما كان من الغامدي إلا العويل والصراخ على قدر الألم الذي أصابه من هذا السهم الذي لا برئ بعده، وبخاصة بعد أن وصفه الشيخ حفظه الله بـ "غلاة الحدادية"، فأصبح الرجل يتمسكن ويتشكَّى في أول أمره، ثم انتقل بعدها إلى مرحلة التهديد والوعيد بنقل كلام الشيخ ربيع وتقريراته إلى العلماء الكبار الراسخين، وكأنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله ليس منهم!، أو أنَّ من يحتج بهم ويتستر خلفهم هم أكبر من الشيخ ربيع سناً وأرسخ منه علماً!، وكان يكفيه أن يراجع نفسه ويعرف قدره، وينظر في مقالات الشيخ ربيع حفظه الله نظرة تجرد للحق، ويتأمل في

---

(١) على الرابط التالي:
http://www.rabee.net/ar/articles.php?cat=8&id= 231

النصوص والمنقول فيها بعين الإنصاف، ولا ينظر إلى من خالف الحق ولو كان كبيراً أو كثيراً؛ فالمسألة ليست قال فلان أو فتوى فلان!، ولا معنا عشرون ومن معكم لا يتجاوز عدد الأصابع!، ولا المسألة مسألة ألقاب؛ حتى يقال فيها: معنا الإمام بقية السلف ومعكم حامل لواء الجرح والتعديل!، وإنما المسألة مسألة دراسة وتحرير لمذهب السلف في مصطلح حادث "تكفير تارك جنس العمل"، وقد ادُّعِي فيها الإجماع واتهم المخالِف بالإرجاء، وأوَّل من نطق به في هذا العصر وأثاره سفر الحوالي في كتابه سيء الصيت "ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي" في عام ١٤٠٥/ ١٤٠٦ هـ، -وهي رسالة دكتوراه بإشراف محمد قطب، ومليئة بالنقل عن سيد قطب، واتهام الشيخ الألباني رحمه الله بالإرجاء!- فقد عقد الحوالي باباً فيه بعنوان [الباب الخامس: الإيمان حقيقة مركبة، وترك جنس العمل كفر]، قال فيه: ((وبهذا يتبين لطالب الحق: أنَّ تركَ الأركان الأربعة وسائر عمل الجوارح كفرٌ ظاهراً وباطناً؛ لأنه تركٌ لجنس العمل الذي هو ركنُ الحقيقة المركبة للإيمان، التي لا وجود لها إلا به، هذا مما لا يجوز الخلاف فيه، ومَنْ خالف فيه فقد دخلت عليه شبهة المرجئة شعر أو لم يشعر))، وقال في مقدمة الكتاب أيضاً: ((والباب الخامس: بيان أنَّ الإيمان حقيقة مركبة من ركني القول والعمل، توصلاً بذلك إلى معرفة بطلان مذهب المرجئة في حكم تارك العمل مطلقاً، وبيان حكم صاحب الكبيرة على ضوء ذلك، وسبب ضلال الفرق فيه، ثم نقض أهم الشبهات النقلية للمرجئة على أنَّ العمل غير داخل في الإيمان. هذا ولا






يفوتني أن أتقدَّم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الكريم الأستاذ محمد قطب، الذي بذل من الوقت الثمين والرأي الصائب ما كان له أثره البالغ في إنجاز هذه الرسالة وتقويمها)).

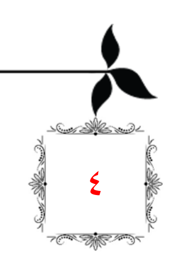
فمثل هذه المسألة لا بدَّ فيها من دراسة متأنية لا أن يكون فيها الجواب مجملاً ولا يكفي فيها بيان أو فتوى تعبِّر عن رأي عالمٍ أو اجتهاد مفتٍ بألفاظ مجملة تحتمل أكثر من معنى، ولهذا استغلت من قبل غلاة الحدادية، فكلام العلماء يحتج له لا يحتج به.

ولا نعلم -بلا مبالغة ولا غلو- أحداً من كبار العلماء السلفيين المعاصرين قام بهذه الدراسة الدقيقة وجمع كلام أئمة السلف المتقدمين والمتأخرين بالإضافة إلى النصوص الشرعية الواضحة كحديث الشفاعة وحديث البطاقة ونصوص فضل التوحيد والنجاة به من الخلود في النار كما قام به العلامة الشيخ ربيع حفظه الله في عدة مقالات ردَّ فيها على حدادية فالح وحزبه، ثم تلاها بالردِّ على الحدادية الجدد كعادل آل حمدان والغامدي والجهني وأمثالهم، ومن ادَّعى غير ذلك فعليه بالدليل.

وطالب العلم المنصف يلاحظ أنَّ هؤلاء الحدادية يواجهون ما يذكره الشيخ ربيع حفظه الله في مقالاته من أدلة ونقول بقال فلان وسُئل فلان!، وكأنَّ فلاناً هذا مرجعٌ عند الاختلاف!، أو كأنَّ فلاناً هذا حجةٌ على الشيخ ربيع!، وعجباً لمن يطلب الحق كيف يكتفي بقال فلان وفتوى فلان وبيان فلان وهي









كليات مجملة مجردة عن الدليل والنقل، ثم يعرض عن مقالات الشيخ ربيع حفظه الله وهي مليئة بالأدلة والتعليق عليها من كلام الأئمة المتقدمين بالإضافة إلى النقول المستفيضة عنهم، ((فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ))؟!

**وبعد هذه المقدمة الموجزة، أعود إلى الرد على مقالات وتعقبات الغامدي:**

فقد كتب شيخنا العلامة الشيخ ربيع حفظه الله مقالاً جديداً بعنوان [أحاديث الشفاعة الصحيحة تدمغ الخوارج والحدادية القطبية](١)، وعلى عادته حفظه الله دوَّن في مقاله هذا عدة أدلة ونقول وتعليقات لأئمة السلف على نقض الإجماع المدَّعى في تكفير تارك العمل، ونقض فرية الإرجاء لمن خالف ذلك الإجماع، وبيَّنَ في مقدمته أنَّ أصل هذه الفتنة انطلقت من محمود الحداد ومحمد قطب وسفر الحوالي، ثم انخدع فيها من انخداع بدعوى محاربة ظاهرة الإرجاء!، وقد قمتُ بتلخيص مقال الشيخ ربيع في هذه النقاط:

١- قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقدمة المقال: ((ومنهم الطائفة الحدادية القطبية التي انطلقت في حربها لأهل الحديث والسنة بالإرجاء؛ من منهج محمود الحداد القطبي المتستر، ومن منهج محمد قطب، وتلميذه سفر الحوالي)).

٢- وقال أيضاً: ((واخترع تلميذه سفر الحوالي لتقوية هذا المنهج أصلاً خطيراً سماه جنس العمل؛ فرفع راية ذلك المنهج الخطير وهذا الأصل الباطل

---

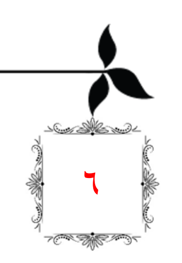
(١) على الرابط التالي:
http://www.rabee.net/ar/articles.php?cat=8&id= 287

لحرب أهل السنة والتوحيد؛ الطائفة الحدادية القطبية، التي جعلت حرب أهل السنة والتوحيد شغلها الشاغل، مع إضافة أصول أخرى إلى ما سلف ذكره، ومنها: التقية؛ خداعاً منهم ومكراً، ليخفوا أمرهم وكيدهم على كثير من الناس، وحتى على بعض العلماء الذين تتظاهر هذه الطائفة أمامهم بالتمسك بالمنهج السلفي والغيرة عليه، في حين أنها من أشد أهل الأهواء حرباً عليه وعلى أهله وتشويهاً لهذا المنهج وأهله، وواقعهم ومواقعهم تشهد بذلك، والحاصل: أنَّ أمرهم خطير وشرهم مستطير، وقد بيّنا عدداً من أصولهم الهدامة وانحرافاتهم الخطيرة)).

٣- وقال حفظه الله في أبي عاصم عبد الله الغامدي صاحب مقال [تحقيق أثر عبد الله بن شقيق] ((قال أحد غلاة الحدادية الذين لم يُسلِّموا ولم يقتنعوا بأحاديث الشفاعة إلا بالشفاعة في المصلين فقط!، وما عدى هذا الصنف فلم يرفعوا رأساً بالشفاعات فيهم...)).

٤- وقال حفظه الله بعد سرده لعدة روايات في حديث الشفاعة: ((فهذه الأصناف من أمة محمد أدخلوا النار بذنوبهم، وأخرجهم الله من النار بشفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما في قلوبهم من الإيمان، والصنف الأخير أخرجوا بعزة الله وكبريائه وعظمته وجبريائه ورحمته، وذلك بسبب توحيدهم وإيمانهم وإن كان في نهاية الضعف. فهذان الحديثان يجمعان بين الترهيب والترغيب؛ الترهيب من الذنوب والعقوبة الشديدة عليها ليرتدع المسلمون عن






الذنوب، والترغيب في الإيمان والتوحيد ليكونوا من أهله. وأعتقد أنَّ هذا الحدادي وغيره من الحدادية اطلعوا على حديثي أبي سعيد وأنس رضي الله عنهما من خلال بحثي الذي رددتُ به عليهم ولكن!!)).

وقال أيضاً: ((وكل هذه الأحاديث تدل على أنَّ الشفاعة تتناول كل موحد لم يشرك بالله شيئاً. فالحدادية لا يرفعون رأساً بهذه الأحاديث التي تبلغ درجة التواتر، فيسلكون مسلك الخوارج في ردها وعدم التسليم بها)).

٥- بعد أن ذكر حفظه الله الطوائف الثلاث من أهل السنة في مسألة الاختلاف بين الإسلام والإيمان قال معقباً: ((وهنا اتفقت كلمة هذه الثلاث الطوائف من أهل الحديث على أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال خردلة من إيمان... إلخ. واتفقوا على أنه يخرج من النار بما في قلبه من الإيمان ويستوجب الجنة بما في قلبه من الإيمان؛ لأنَّ هذا الصنف لقي الله بذنوب عظيمة وبدون عمل، إلا أنه موحدٌ لم يشرك بالله عز وجل؛ فاستحقَّ بهذا التوحيد الخروج من النار، ثم دخول الجنة. وهذا يؤمن به أهل السنة والحديث جميعًا -كما مرَّ ذلك بالقارئ- هذا بالإضافة إلى أحاديث الشفاعة الكثيرة، والآيات القرآنية، وأحاديث فضل التوحيد. ويخالفهم في هذا الخوارج ومن سار على نهجهم من أهل الأهواء، مثل الفرقة الحدادية)).

٦- وقال حفظه الله في بيان موقف علماء أهل السنة من مسألة تارك الصلاة: ((فكل طرف يرى أنه قد أصاب في اجتهاده، وفي الوقت نفسه يرى أنَّ




أخاه وإنْ أخطأ فإنه مأجور على اجتهاده مغفور له خطؤه، والطائفة الحدادية جهلت هذا المنهج أو أنها تتجاهله؛ ومن هذا الباب أو ذاك انطلقتْ إلى حرب أهل السنة تضللهم وترميهم بالإرجاء، وبعضهم يرميهم بالتجهم، ثم اخترعوا إلى جانب تارك الصلاة: تارك العمل، فصار لهم سلاحان يحاربون بهما أهل السنة، وهذا من جهلهم أو من إمعانهم في حرب أهل السنة والحديث، ذلك الأمر الذي لم يخطر ببال غلاة الخوارج.

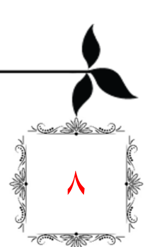
ثم إنَّ أهل السنة المكفرين لتارك الصلاة لا يعتقدون أنَّ له عملاً صالحاً مقبولاً عند الله، ومع اعتقادهم هذا لم يطعنوا في إخوانهم الذين لم يكفروا تارك الصلاة كما أسلفنا، فظهر أنَّ المنهج الحدادي بعيد كل البعد عن منهج أهل السنة المكفرين لتارك الصلاة)).

٧- وقال حفظه الله: ((فهذان نصان عن الإمام أحمد لا يكفِّر فيهما إلا بالشرك بالله العظيم، ولا يكفر بترك العمل)).

٨- وقال معقباً على كلام العلامة ابن القيم رحمه الله: ((فالظاهر: أنه يعتقد أنهم من أهل التوحيد، وأنهم ليس عندهم شيء زائد على التوحيد؛ أي يعتقد بظاهر الحديث أنهم لم يعملوا خيراً قط، والله أعلم)).

٩- وقال معقباً على كلام مجدد التوحيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: ((وقوله هذا نص واضح في عدم تكفير تارك العمل؛ إذ ليس وراء الأركان






الخمسة من الأعمال ما يكفر به، بل نص على أنه لا يكفر إلا بما أجمعوا عليه، وهو الشهادتان)).

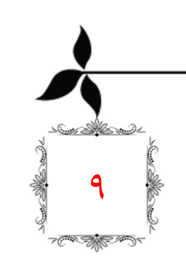
١٠- وذكر حفظه الله في ختام رسالته هذه قولي أهل السنة في تارك الصلاة، ثم رجح عدم تكفير تارك الصلاة بعدة أدلة؛ منها أحاديث الشفاعة والبطاقة وفضل التوحيد.

أقول:

فما أن رأى الحدادية مقال الشيخ ربيع هذا إلا وتسارعوا في الرد عليه بالتشغيب والتشنيع والتجهيل والاتهام بالإرجاء، وكعادتهم اكتفوا في ردهم بمجرد لصق "الجمع الجاهز" عندهم من كلام بعض المعاصرين ممن يرى تكفير تارك العمل، وبهذا يقنعون أنفسهم والمخدوعين بهم أنهم ردوا على مقال الشيخ ربيع حفظه الله!، أما مقابلة الدليل بالدليل والحجة بالحجة والنقل بالنقل، فهذه يعجزون عنها، وإن فعلوها أحياناً فعلى سبيل البتر والتحريف وتحميل الكلام ما لا يحتمل ووضعه في غير موضعه، وعندي على صنائعهم هذه أمثلة كثيرة، ليس هذا موضعها.

وأما عبد الله الغامدي فما كان منه إلا أن كتب مقالاً بعنوان [مقال جديد لربيع المدخلي حول أحاديث الشفاعة وفهمه للاستسلام لها]، ولما رأى أنَّ مقاله هذا لا يسمن ولا يغني من جوع، وليس فيه حجة ولا جواب عما ذكره الشيخ



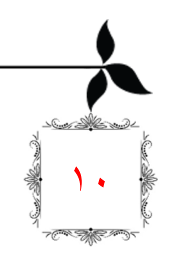



ربيع حفظه الله من عدة أدلة ونقول عن الأئمة، عاد إلى طريقته في التهديد والوعيد والتحريش للإيقاع بين كبار العلماء، وهذه طريقة مفاليس العلم.

**ولنقف مع ابن صوان الغامدي في مقاله المشار إليه هذه الوقفات الكاشفة عن جهله وتخليطه:**

١- قال الغامدي في أول مقاله: ((لا زال ربيع سائر [كذا والصحيح: سائراً] في طريقه مؤكداً ما هو عليه نسأل الله السلامة والعافية ونعوذ بالله من الحور بعد الكور، وكنا في زمن مضى نسكت؛ نقول لعل الله أن يصلح حاله ويتبين الأمر، وأنَّ فهمه للنصوص غلط، وقد قاده هذا لمخالفة عقيدة أهل السنة في تلك المسائل المبحوثة شاء أم أبى، وما يقوله وأكده اليوم في بحثه المشين السيء جداً المسمى إثما وزوراً: "أحاديث الشفاعة الصحيحة تدمغ الخوارج والحدادية القطبية"، وهو ولاشك يتقصَّدني في مقاله هذا، وكما قلتُ من قبل: "والله لا نبالي بما يقوله ولا نرفع له رأساً ما دام أنه على غلط ومخالفة لأهل السنة"، ومقاله المهزوز هذا يبين بجلاء أنه مخالف لعقيدة أهل السنة في تلك المسائل وثابت على أقواله، ولكنه أظهرها بكل جلاء، وقد كنا نتمنى في زمن مضى غير هذا؛ وخصوصاً أنه في مثل هذه السن، نسأل الله السلامة ولا حول ولا قوة إلا بالله، ونحمد الله على ما نحن عليه من متابعة لعلمائنا الأجلاء على






تلك العقيدة السلفية الصحيحة، ونسأله الثبات عليها حتى نلقاه سبحانه وتعالى.

وهو في مقاله السالف الذكر لم يأت بجديد وإنما كرر ما كان يخفيه لفترة مضت، ثم أظهره الآن بكل جلاء ووضوح، ومن تابع كتاباته من أولها بتمعن يجد ما قلته الآن)).

أقول:

إذا كان الشيخ ربيع حفظه الله لا زال سائراً على طريقه وثابتاً على قوله ومؤكِّداً ما هو عليه منذ زمن، فما بالك أيها الغامدي تصفه بين الحين والآخر في مقالاتك وتعليقاتك بالتقلب والتغير في مسألة تارك العمل؟!

أم هو الافتراء والتلبيس؟!

ثم يا رجل متى سكت الحداديون عن الشيخ ربيع؟!

أفي زمن محمود الحداد وحزبه؟

أم في زمن فالح وربعه؟!

أم في زمن عبد الله الجربوع وعصابته؟

إنْ سكتَّ أيها الغامدي في فترة من الفترات فلأنك كنتَ تتظاهر بالسلفية وتخدع بعض السلفيين بتعظيم أهل العلم ومنهم الشيخ ربيع حفظه الله، فلما انكشف أمرك وظهرت حداديتك بدأت تتكلَّم فيهم وتطعن بلا خجل ولا

حياء، فسكوتك كان من أجل استقطاب الشباب حولك، ولكنَّ الله عزَّ وجلَّ يأبى إلا أن يكشف أمثالك من المتعالمين المغرورين.

ثم من أنت يا رجل حتى تقول في حق الشيخ ربيع: ((وكنا في زمن مضى نسكت؛ نقول لعل الله أن يصلح حاله ويتبين الأمر، وأنَّ فهمه للنصوص غلط، وقد قاده هذا لمخالفة عقيدة أهل السنة في تلك المسائل المبحوثة شاء أم أبى)).

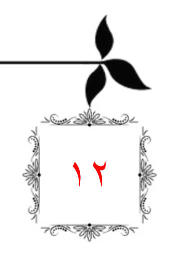
فهل أمثالك أيها الغامدي إذا تكلَّموا أو سكتوا عن عالم من كبار العلماء يُعبأ بهم؟!

والله لا يعبأ بك إلا جاهل أو متعالم مثلك.

ثم من الذي يحتاج حقاً إلى إصلاح وتبيان وفهم سديد؛ آلذي يدرس المسألة دراسة علمية محررة كما يلاحظه القارئ المنصف في كتابات الشيخ ربيع؟ أم الذي لا يعرف فيها إلا قال فلان وسئل فلان؟!

وإذا كانت الأحاديث الصحيحة والنقول المستفيضة المبثوثة في مقال الشيخ ربيع حفظه الله توصف من قبل الغامدي بالبحث المشين السيء جداً وتوصف بالمقال المهزوز، ولا يبالي بها أصلاً ولا يرفع لها رأساً، فبأي شيء يبالي هذا المتعالم؟ وإلى أي شيء يرجع عند الاختلاف؟ لا شيء يرفع له رأساً ويرجع إليه إلا الجواب المختصر من قول فلان أو فتوى فلان!، أهذا هو العلم؟ أم هذا هو الاتباع والتجرد للحق والإنصاف؟!






وإذا لم يكن هذا هو التقليد الأعمى والتعصب لأقوال الرجال؛ فلا ندري ما هو؟!

ثم متى كان الاكتفاء بفتوى فلان من أهل العلم وجوابه المختصر المجرد عن الدليل والنقل عن أئمة السلف -في مقابل الأدلة والنقول المخالفة لقوله- يسمى اتباعاً للعلماء؟!

وأما دعوى أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله كان يخفى هذا الاعتقاد ثم أظهره، فهذا إنما يفعله الحزبيون المتسترون أو المتعالمون المتظاهرون بالسلفية، أما الشيخ ربيع فيعرفه الموافق والمخالف بأنه رجل يصدع بالحق لا يخشى في الله لومة لائم ولا كيد مجرم ظالم، وإنما كان الشيخ حفظه الله في أول الأمر ينهى السلفيين من الخوض في مسألة جنس العمل وشرط الصحة وشرط الكمال، ولا يقرر في مسألة تكفير تارك العمل ثبوتاً ولا نفياً، لأنه يعلم أنَّ هذه المصطلحات حادثة مجملة وأنَّ هذه المسألة خيالية مفترضة يريد بها التكفيريون والقطبيون فتنة السلفيين وتفريق كلمتهم، فلما رأى أنَّ الفتنة عمت والفرقة عظمت كتب فيها حفظه الله كتابات محققة ومحررة مبنية على الدراسة العلمية المتأنية، وقرر فيها أن لا إجماع على تكفير تارك العمل ولا إرجاء ولا تضليل، فشنَّع عليه الغلاة وشغَّب عليه المتعالمون.

فهل فهمتَ أيها الغامدي؟

أم هو التلبيس والتشغيب؟!

٢- قال الغامدي: ((وإني أُوصي طلاب العلم وبالأخص من كانوا بنجد أن ينشطوا في جمع تلك المقالات القديمة والجديدة -ونحن وإياهم جادون في هذا إن شاء الله- والذهاب بها إلى علماء الأمة ليبينوا ما احتوت عليه من مخالفة لعقيدة أهل السنة في تلك المسائل والله المستعان)).

أقول:

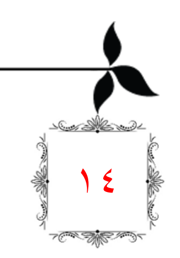
إنَّ مما عهدناه عن أهل العلم السلفيين أنهم يوصون الشباب بتقوى الله وطلب العلم والتجرد للحق واتباع الدليل أينما كان ومع من كان والحذر من أسباب الفتنة والافتراق، فجاء زمن الغامدي وأمثاله الذين يوصون الشباب ويجنِّدوهم لإثارة الفتن والتحريش بين العلماء وتحريض الناس وتنفيرهم من أهل العلم الصادقين المحققين.

من أنت ومن وراءك -أيها الغامدي- كي تسعون إلى إسقاط هذا الجبل الراسخ الذي طالما حاول من هو أكبر منكم مراراً أن يفعل ذلك فباءت فعالهم بالفشل وصنائعهم بالخيبة؟!

يا رجل ما أنتم إلا ثلة من سفهاء الأحلام صغار الأسنان لا تجيدون إلا ما قول فضيلتكم في من قال كذا وكذا (في عبارات مبتورة من سياقها في الكتب والرسائل والمقالات)؟، ثم تطيرون بالفتوى في "الآفاق" قال الشيخ فلان في فلان أو ردَّ الشيخ فلان على فلان!، من غير النظر إلى الدليل والبينة في جوابه، بل لو تأملنا في هذه الفتوى المجردة عن الدليل وقارنا بينها وبين عنوان









مقالاتكم أو مضمون كتاباتكم فيها لرأينا الاختلاف بينهما ظاهراً، وإنما هو التلبيس والتشغيب، وهذا عادة المبطلين.

ثم على فرض أنكم فعلتم ما أردتم مع بعض أهل العلم -ومن خلال الأساليب الماكرة التي عرفناها قديماً عن التبليغيين والإخوانيين والقطبيين والسروريين والحزبيين- واستحصلتم كلاماً في تخطئة الشيخ ربيع حفظه الله من قبلهم، فهل تخطئة عالم لعالم آخر مثله أو أكبر منه سناً ومنزلةً وعلماً حجة في إسقاطه؟! أم أنَّ الحجة عند اختلاف العلماء هو الدليل والبينة؟! قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)).

إذن دعكم من هذا الإرهاب الفكري الذي تتوعَّدون به مخالفيكم بين الحين والآخر، وتحاولون من خلاله تكميم الأفواه وتكسير الأقلام القائمة في بيان الحق وكشف الباطل، وعليكم -إن كنتم حقاً أهلاً لذلك- بالرد العلمي المبني على الأدلة الصريحة والبراهين القاطعة بفهم ونقول أئمة السلف المرضين من الأولين والآخرين، أما محاولة إسكات المخالف لكم وإسقاطه بلجنة أو هيئة أو عالم دون النظر إلى الحجة والبرهان فهذه عادة أهل التعصب المذهبي وطريقة الحزبيين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في [المجموع: ٢٦/ ٢٠٢-٢٠٣]: ((وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة: النص،

والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية؛ لا بأقوال بعض العلماء!؛ فإنَّ أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية لا يحتج بها على الأدلة الشرعية، ومَنْ تربى على مذهب قد تعوَّده واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء؛ لا يفرِّق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به، وبين ما قاله بعض العلماء ويتعسَّر أو يتعذَّر إقامة الحجة عليه!، ومَنْ كان لا يفرِّق بين هذا وهذا لم يحسن أن يتكلَّم في العلم بكلام العلماء، وإنما هو من المقلِّدة الناقلين لأقوال غيرهم!)).

وقال رحمه الله في [المجموع ٢٠/ ١٦٣-١٦٤]: ((ولهذا تجد قوماً كثيرين يحبون قوماً ويبغضون قوماً لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها أو يعادون؛ من غير أن تكون منقولة نقلاً صحيحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وسلف الأمة، ومن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها ولا يعرفون لازمها ومقتضاها، وسبب هذا: إطلاق أقوال ليست منصوصة وجعلها مذاهب يُدعى إليها ويوالي ويعادي عليها!، وقد ثبتَ في الصحيح أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته: "إنَّ أصدق الكلام كلام الله" إلخ، فدين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله وسنة نبيه وما اتفقت عليه الأمة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة، وما تنازعت فيه الأمة ردوه إلى الله والرسول.

وليس لأحد أن ينصِّب للأمة شخصاً يدعو إلى طريقته ويوالي ويعادي عليها غير النبي صلى الله عليه وسلم، ولا ينصِّب لهم كلاماً يوالي عليه ويعادي

غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع، الذين ينصِّبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون)).

٣- قال الغامدي: ((ولدي مقال في الرد على أقواله [يقصد أقوال الشيخ ربيع]، وانا أكتبُ فيه من فترة، يسَّر الله إخراجه، وطلبنا تقديمه من علماء أجلاء، والحمد لله على فضله، وسآخذ بعض أقواله وأحاول الرد عليها هنا قدر استطاعتي، والله الموفق)).

أقول:

لم نسمع لهذا الغامدي وأمثاله من المتعالمين المغرورين ردوداً على أهل البدع بجميع أصنافهم إلا النزر اليسير من بعضهم، بينما نراهم ينشطون ويتواطؤون ويستنفرون غيرهم ويحرضونهم على الرد على العلماء السلفيين المجاهدين لأهل البدع، ومحاولة إسقاطهم، فنراهم يردون على الإمام الشيخ الألباني رحمه الله ويتهمونه بالإرجاء أو موافقة الإرجاء أو مخالفة السلف في مسائل الإيمان!، ويردون على العلامة الشيخ ربيع حفظه الله بمثل ذلك!، ويردون على غيرهم من مشايخ السنة وطلبة العلم السلفيين بمثله، فأين ردودهم على دعاة التكفير والتفجير مثلاً؟ وأين ردودهم على القطبية والسرورية؟ وأين ردودهم على غلاة التبديع من حدادية محمود وفالح وغيرهم؟ وأين ردوهم على دعاة التمييع والديمقراطية وأخوة الأديان؟









نعم، لم تسخَّر أقلام هؤلاء المتعالمين إلا في تشويه صورة العلماء السلفيين الصادقين ومشايخ السنة المجاهدين، ومن أراد البرهان على هذا فلينظر نظرة واحدة لا أكثر إلى موقعهم الحدادي المعروف باسم "الآفاق" يعرف صدق ما أقوله هنا، وحق هذا الموقع أن يسمى بـ "الأفَّاك"، لأنَّ سمة الكذب والباطل والتحريف والتلبيس فيه ظاهرة لكلِّ ذي بصيرة في الدِّين.

ثم هب أنك أيها الغامدي لديك كتاب في الرد على الشيخ ربيع حفظه الله وله مقدِّمات من قبل بعض العلماء، فهل الحجة في تقديمهم هذا أم في أدلة الكتاب وما فيه من نقولات موثَّقة عن سلف الأمة الصالح؛ إنْ وجدت؟!

نعم قد يكون لهذا التقديم وجه لو كان المردود عليه هو دون منزلة المقدِّمين للكتاب بمفاوز، أما أن يكون في منزلتهم أو فوق ذلك، فهذا مثله كمثل من يستدل على تخطئة الشيخ الألباني رحمه الله في مسائل الإيمان بمجرد كلام لعالم من علماء الحجاز المعاصرين أو دونه في العلم والمنزلة بكثير!، أو كمن يستدل على تخطئة الشيخ ابن باز رحمه الله في مسألة عدم تكفير من يحكم بالقوانين الوضعية من غير استحلال بقول الشيخ الفوزان حفظه الله أو سماحة المفتي عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله أو اللجنة الدائمة الحالية أو بمن هو دونهم في العلم والسن والمكانة.

فهل يُقبل هذا على وجه الإطلاق؟!

أم المرجع في مثل هذه الاختلافات إلى الحجة والبرهان؟!

وجواب هذا يعرفه المتجرد للحق الذي ينظر إلى الخلاف والمختلفين بعين الإنصاف.

٤- قال الغامدي: ((وقد بدأتُ بحمد الله في الردِّ على ما قاله من استدلالات مخالفة لعقيدة أهل السنة في مسألة الإيمان واتبع فيها المتشابه من النصوص، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله؛ عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم "هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ"، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا رأيتم الذين يتَّبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سماهم الله فاحذروهم"، رواه البخاري)).

أقول:

هذه بداية تدل على الخيبة والفشل!

فأما مخالفة عقيدة أهل السنة واتباع المتشابه من النصوص؛ فهذه كما يُقال: رمتني بدائها وانسلت!

فمن الذي خالف عقيدة جماهير أهل السنة من الأولين والآخرين الذين لا يكفِّرون تارك الصلاة كسلاً ولا يكفِّرون تارك المباني الأربعة من غير جحود؛ وبالتالي لا يكفِّرون تارك الأعمال الصالحة؛ ومعلوم أنَّ الصلاة والمباني الأخرى

هي أعظم أعمال الجوارح كما لا يخفى على أحد، فمن لا يُكفِّر بها فلا يكفِّر بما دونها بلا أدنى ريب؟!

ومن الذي خالف عقيدة أهل السنة في تقسيم الإيمان إلى أصل وكمال أو إلى أصل وفرع، والأعمال الظاهرة هي فروع الإيمان وكماله (الواجب والمستحب)؟!

ومن الذي اتَّبع المتشابه من النصوص في تكفير تارك العمل والحكم عليه بالخلود في النار مع وجود حديث الشفاعة وحديث البطاقة وأحاديث فضل التوحيد وعدم خلود الموحدين في النار ولو فعلوا ما فعلوا من ترك الواجبات وفعل المحرمات، وكلها أحاديث صريحة منصوصة في المسألة بعينها، فأعرضوا عنها لنصوص عامة في دخول العمل في مسمى الإيمان، أو نصوص في أنَّ ترك الصلاة كفر، أو بدعوى إجماع موهوم؟!

ثم أتدري أيها القارئ ماذا يقصد الغامدي وأمثاله بكون الشيخ ربيع حفظه الله وغيره من السلفيين يتبعون المتشابه من النصوص؟

يقصدون بالمتشابه من النصوص حديث الشفاعة وحديث البطاقة وأحاديث فضل التوحيد ونجاة الموحدين من الخلود في النار إن دخلوها، والنصوص التي تبين أنَّ من لا يشرك بالله الشرك أكبر فلا يخلَّد في النار ولو عمل ما عمل فهو تحت المشيئة، وهذه النصوص كما لا يخفى على أحد من أهل السنة هي النصوص التي ردَّ بها أئمة السلف على شبهات الخوارج الذين يقولون بكفر

فاعل الكبيرة وخلوده في النار، وهي النصوص التي استدل بها أهل السنة على زيادة الإيمان ونقصانه وأنَّ العمل جزء منه، وأنَّ أهل الإيمان يتفاضلون من جهة الأعمال في الدنيا والآخرة.

فإذا أصبحت هذه النصوص من المتشابه الذي لا يجوز اتباعه والعمل به؛ فليخبرنا الغامدي وأمثاله بأي شيء يردون على شبهة الخوارج في تكفير فاعل الكبيرة؟!

فهؤلاء بين ثلاثة أمور لا رابع لها:

- إما أن يردوا هذا النصوص كما فعل الخوارج والمعتزلة من قبل!

- وأما أن يستسلموا لها كما فعل أهل السنة، ويؤمنوا ويعملوا بما تقتضيه من معاني ودلالات.

- وإما أن يأخذوا ببعض مدلولاتها ويردوا البعض الآخر على حسب ما يوافق أهواءهم، والله تعالى يقول: ((أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ))!.

ثم من هم العلماء الراسخون الذين يُرجع إليهم في معرفة المتشابه من النصوص إذا لم يكن الشيخ ربيع حفظه الله منهم؟!

وإذا كنتَ أيها الغامدي ممن يستدل بحديث: ((إذا رأيتم الذين يتَّبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سماهم الله فاحذروهم)) في التحذير من الشيخ ربيع!،



فلماذا لا نرى تحذيركم وتجريحكم إلا في أهل السنة وعلمائهم على وجه الخصوص؟!

ما بالكم تسكتون عن رؤوس البدعة في بلادكم وفي غيرها من القطبية والسرورية والحدادية والمميعة؛ فضلاً عن الإخوان المسلمين وجماعة التبليغ والدعوة، وما أكثرهم، لا كثَّرهم الله؟!

وما بالكم تشنِّعون على أهل السنة بدعوى أنهم مشتغلون في التجريح والتحذير؛ وها أنتم تجرِّحون وتحذِّرون من علماء السلفيين ومشايخ السنة وطلبة العلم بتهمة الإرجاء؟!

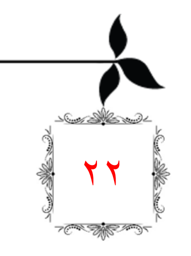
أم أنَّ التحذير من أهل السنة حق، والتحذير من أهل البدع والباطل غلو؟!

ما لكم كيف تحكمون؟!

٥- قال الغامدي: ((وكان ردي أولاً على استدلاله بنص لابن بطة، ورددتُ عليه رداً مطولاً جداً استللتُ منه هذه الأقوال:

قال -رحمه الله – في الإبانة الكبرى (٢/ ٧٧٣): " فَقَدْ أَنْبَأَنَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ عَنْ مَعْرِفَةِ الْإِيمَانِ بِدَلَالَاتِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَتَصْدِيقٌ وَيَقِينٌ، وَأَنَّ جَمِيعَ مَا فَرَضَهُ اللهُ فِي الْقُرْآنِ شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ مِنَ الشَّكِّ وَالشُّبْهَةِ وَالرَّيْبِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ، وَالْبُرْهَانِ، وَالْحَقِّ الْمُبِينِ، وَلَكِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَهُ شِفَاءً وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ: {وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا} [الإسراء: ٨٢]. فَمَنْ لَمْ يَشْفِهِ الْقُرْآنُ،






وَلَمْ تَنْفَعْهُ السُّنَّةُ وَمَا فِيهِمَا مِنَ النُّورِ وَالْبَيَانِ وَالْهُدَى وَالضِّيَاءِ، وَتَنَطَّعَ وَتَعَمَّقَ، وَقَالَ بِرَأْيِهِ، وَقَاسَ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ بِفِعْلِهِ وَهَوَاهُ دَاخَلَ اللَّهَ فِي عَمَلِهِ، وَنَازَعَهُ فِي غَيْبِهِ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِمَا كَشَفَ لَهُ عَنْهُ، حَتَّى خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَخَرَقَ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ، وَضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا، وَخَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا، وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَلَّاهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى، وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا".

وقال –أيضا– (٢/ ٧٤٤): "وَمَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ فَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ دِينِ الْحَقِّ وَلَا مُؤْمِنٌ وَلَا مُهْتَدٍ، وَلَا عَامِلٌ بِدِينِ الْحَقِّ، وَلَا قَابِلٌ لَهُ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَعْلَمَنَا أَنَّ كَمَالَ الدِّينِ بِإِكْمَالِ الْفَرَائِضِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا}".

وقال –أيضا – (٢/ ٧٧٨-٧٧٩): "..وَبَلَغَنِي عَنْ يَعْقُوبَ الدَّوْرَقِيِّ، مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ الْمَحَامِلِيِّ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ سُفْيَانَ أَنَّهُ قَالَ: "مَا عَلِمْتُ أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ الْإِيمَانِ حَتَّى قَرَأْتُ هَذِهِ الْآيَةَ، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ جَعَلَ الصَّلَاةَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَسُمِّيَ الْعَامِلِينَ بِهَا مُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ} [المؤمنون: ٢] ثُمَّ نَعَتَ وَصْفَ الْإِيمَانِ فِيهِمْ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا وَعَدَهُمْ بِهِ عِنْدَ آخِرِ وَصْفِهِمْ، فَقَالَ: {أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [المؤمنون: ١٠]. وَالْمُرْجِئَةُ تَزْعُمُ أَنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ لَيْسَتَا مِنَ الْإِيمَانِ، فَقَدْ أَكْذَبَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَبَانَ خِلَافَهُمْ. وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ جَلَّ لَمْ يُثْنِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَمْ يَصِفْ مَا أَعَدَّ لَهُمْ مِنَ النَّعِيمِ الْمُقِيمِ، وَالنَّجَاةِ مِنَ الْعَذَابِ

الْأَلِيمِ، وَلَمْ يُخْبِرْهُمْ بِرِضَاهُ عَنْهُمْ إِلَّا بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالسَّعْيِ الرَّابِحِ، وَقَرَنَ الْقَوْلَ بِالْعَمَلِ، وَالنِّيَّةَ بِالْإِخْلَاصِ، حَتَّى صَارَ اسْمُ الْإِيمَانِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ لَا يَنْفَصِلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَلَا يَنْفَعُ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ، حَتَّى صَارَ الْإِيمَانُ قَوْلًا بِاللِّسَانِ، وَعَمَلًا بِالْجَوَارِحِ، وَمَعْرِفَةً بِالْقَلْبِ خِلَافًا لِقَوْلِ الْمُرْجِئَةِ الضَّالَّةِ الَّذِينَ زَاغَتْ قُلُوبُهُمْ، وَتَلَاعَبَتِ الشَّيَاطِينُ بِعُقُولِهِمْ".

اكتفي بتلك الأقوال للعلامة السلفي ابن بطة، وسأخرجها إن شاء الله تعالى مفصَّلة في أكثر من عشر صفحات)).

أقول:

أيها القارئ المنصف انظر إلى صنيع هذا المتعالم المغرور، واحكم بنفسك.

كتبَ الغامدي مقالاً زعم فيه الرد على مقال الشيخ ربيع!، طيب لا حرج؛ فباب النقد والرد والتخطئة مما دعا إليه الشيخ ربيع حفظه الله نفسه، فبدأ الغامدي بالتشنيع والتشغيب كمقدمة لمقاله!!، ثم ثنى بالتحشيد والتجنيد وتحريض الشباب للتحريش بين العلماء وإسقاط الشيخ ربيع زعموا!!!، ثم جاءت مرحلة التفاخر والدعاية الإعلامية وأنَّ عندي رداً وله مقدِّمات من علماء أجلاء سيظهر قريباً!، طيب طيب، وماذا بعدها؟ بدأ الغامدي في رده بحديث التحذير من الذين يتبعون المتشابه من النصوص، يا رجل فهمنا أنك تحذِّر من الشيخ ربيع في مقدمتك، فلا تطل، أين الرد؟، قال الغامدي: ورددتُ عليه رداً مطولاً جداً، يا رجل فهمنا -والله الذي لا إله إلا هو- أنَّ عندك رداً على الشيخ

ربيع!، وماذا بعد؟، واستللتُ من هذا الرد (ومعلوم أنَّ المستل هو خلاصة الرد وزبدته وأقوى ما فيه)، يا الله سيأتي الفرج اصبروا أيها القراء ولا تستعجلوا بارك الله فيكم، ها هو الرد بين أيديكم!، الرد: هو ...! هو ...! هو، يا الله يا الله، هو: نقولٌ ثلاثةٌ عن الإمام ابن بطة رحمه الله فحسب!، وليس بينها تعليق ولا بكلمة!، ثم خاتمة المقال: ((اكتفي بتلك الأقوال للعلامة السلفي ابن بطة، وسأخرجها إن شاء الله تعالى مفصَّلة في أكثر من عشر صفحات))، طبعاً نسي الغامدي من شدة تعالمه -عفواً- تواضعه أن يقول: وهذا جهد المقل!!.

يا رجل ألا تستحي من نفسك؟!

عنوان! ... وإنشاء مقال للرد مثبَّت في الموقع! ... وموضوع فيه مقدمة وتحذير وتحريض ودعاية! ... ثم مجرد ثلاثة نقول عن إمام واحد من أئمة السلف؟

أهذا هو ردك على مقال الشيخ ربيع؟!!

طيب؛ إذا كنت قد وصفتَ مقال الشيخ ربيع -الذي جمع فيه عدة أدلة وتعليقات للأئمة بالإضافة إلى نقول عن جماعة من أئمة السلف وعلمائهم- بأنه مشين وسيء جداً ومهزوز!!، فيا ترى ماذا تنتظر من القارئ أن يصف مقالك المبتور؟!

وإذا كنتَ تظن بمقالك هذا ذي النقول الثلاثة عن إمام واحد أنك أَقمتَ الحجة البالغة في الرد على الشيخ ربيع التي ينقطع بها العذر، فماذا تنتظر منا أن نقول نحن في مقال الشيخ ربيع إذن مع هذه الأدلة والنقول؟

يا رجل اعرف نفسك، وتعلَّم العلم وطريقة الرد قبل أن تكتب مقالاً، ولا تقرر قبل البحث والدراسة والتحقيق، ولا تؤصِّل قبل الاستدلال والتحرير، واحذر أن تناطح بطريقتك هذه الهزيلة جبلاً تعلَّم على ردِّ الباطل والتحذير منه ومن أهله منذ أوائل دعوته، بل وشهد له الكبار بزعامة هذا المضمار، ولا يغرنَّك يا هذا تصفيق السفهاء ولا مباركة الجهلاء، فمثل هؤلاء يصفِّقون ويثنون قبل أن يطلعوا على موضوع المقال أو قبل أن يُكمِلوه أو من غير أن يفهموه، فلا عبرة بك ولا بهم.

طيب؛ ولكي لا ينزعج الغامدي ويقول: لم تردوا عليَّ ما ذكرتُه من حجج وبراهين في الرد على شيخكم الربيع!، فلننظر نظرة تأمل فيما ذكره من نقول عن الإمام ابن بطه رحمه الله.

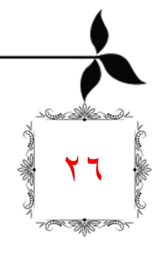
النقل الأول:

((فَقَدْ أَنْبَأَنَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ عَنْ مَعْرِفَةِ الْإِيمَانِ بِدَلَالَاتِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَتَصْدِيقٌ وَيَقِينٌ)).

أقول:

وهل الشيخ ربيع حفظه الله يقول: الإيمان قول بلا عمل؟!






هذه كتبه ورسائله ومقالاته وردوده كلها تشهد بلا أدنى ريب أنه يقرر أنَّ الإيمان قول وعمل.

إذن أين وجه الاستدلال من هذا النقل؟!

هذه حجة الغامدي الأولى!

النقل الثاني:

((وَمَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ فَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ دِينِ الْحَقِّ وَلَا مُؤْمِنٌ وَلَا مُهْتَدٍ، وَلَا عَامِلٌ بِدِينِ الْحَقِّ، وَلَا قَابِلٌ لَهُ، لِأَنَّ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَعْلَمَنَا أَنَّ كَمَالَ الدِّينِ بِإِكْمَالِ الْفَرَائِضِ)).

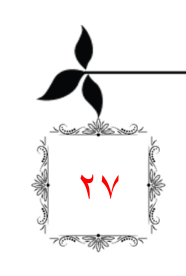
أقول:

حتى لا نتعب أنفسنا، الجواب هو: الجواب السابق!

ولينظر القارئ إلى مكر هؤلاء وتلبيسهم كيف يصوِّرون للمخدوعين بهم أنَّ السلفيين يقولون بأنَّ الإيمان قول بلا عمل!!، وهذا دليل على إفلاسهم من الحجة، فيحاولون بهذه الأساليب تهويل قول مخالفهم وأنه كقول المرجئة!.

ثم إنَّ هذا النقل المذكور فيه دليل على أنَّ الفرائض -وهي الأعمال الظاهرة- هي كمال الدِّين، ومعلوم أنَّ زوال الكمال لا يستلزم زوال الأصل إلا عند الخوارج والمعتزلة!، فيظهر أنَّ الغامدي لم ينتبه لهذا الكلام، ولعله في المرة القادمة يذكر هذا النقل في مقالاته مبتوراً منه آخره، والله أعلم.




النقل الثالث:

((وَالْمُرْجِئَةُ تَزْعُمُ: أَنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ لَيْسَتَا مِنَ الْإِيمَانِ، فَقَدْ أَكْذَبَهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَبَانَ خِلَافَهُمْ، وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللهُ: أَنَّ اللهَ عَزَّ جَلَّ لَمْ يُثْنِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَمْ يَصِفْ مَا أَعَدَّ لَهُمْ مِنَ النَّعِيمِ الْمُقِيمِ، وَالنَّجَاةِ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَلَمْ يُخْبِرْهُمْ بِرِضَاهُ عَنْهُمْ إِلَّا بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ وَالسَّعْيِ الرَّابِحِ، وَقَرَنَ الْقَوْلَ بِالْعَمَلِ وَالنِّيَّةَ بِالْإِخْلَاصِ، حَتَّى صَارَ اسْمُ الْإِيمَانِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ؛ لَا يَنْفَصِلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَلَا يَنْفَعُ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ، حَتَّى صَارَ الْإِيمَانُ قَوْلًا بِاللِّسَانِ وَعَمَلًا بِالْجَوَارِحِ وَمَعْرِفَةً بِالْقَلْبِ، خِلَافًا لِقَوْلِ الْمُرْجِئَةِ الضَّالَّةِ الَّذِينَ زَاغَتْ قُلُوبُهُمْ وَتَلَاعَبَتِ الشَّيَاطِينُ بِعُقُولِهِمْ)).

أقول:

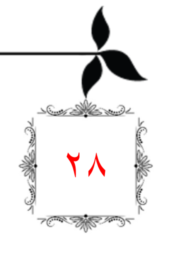
أيها الغامدي حبذا لو تذكر لنا في أي كتاب أو مقال قال الشيخ ربيع: إنَّ الصلاة والزكاة ليستا من الإيمان؟!

وكذلك اذكر لنا أين قال الشيخ ربيع: إنَّ الأعمال ليست من الإيمان؟

وأين قال: إنَّ ثناء الله عزَّ وجلَّ ورضاه والوعد بالجنة والنجاة من النار في القرآن كان على الإيمان المجرد عن العمل؟!

وأين قال: إنَّ الإيمان يتحقق أو أنَّ اسم الإيمان يكون من غير اجتماع الاعتقاد والقول والعمل، أو أنَّ الإيمان النافع الذي أثنى الله سبحانه على صاحبه






ووعده بالجنة والنجاة من النار قد يكون مع انفصال بعض هذه الأجزاء الثلاثة من أجزاء الإيمان؟!

فإن لم تجد من ذلك شيئاً، فاتق الله ولا تحرِّف كلام العلماء عن موضعه، ولا تفتري على عالم كبير بمثل هذه التهويلات والتشغيبات.

فأين ما يقوله المرجئة الذين ذكرهم الإمام ابن بطة مما يقوله أهل السنة ومنهم الشيخ ربيع؟!

وأين محل النزاع معكم أيها الحدادية الغلاة؟!

هل خلافنا معكم في هذه الأمور التي ذكرها الإمام ابن بطة رحمه الله؟!

أم هو مجرد التشغيب والتهويل؟!

إنَّ خلافنا معكم -كما يعرفه القاصي والداني- ليس في إثبات الإيمان لمن ترك الأعمال؛ لأننا نعلم بيقين أنَّ اسم الإيمان يزول بترك الواجبات وفعل المحرمات، وإنما الخلاف معكم في زوال اسم الإسلام عنه وإثبات الكفر له والخلود في جهنم، وابن بطة رحمه الله يفرِّق بين مسمى الاسلام والإيمان.

نعم الإيمان النافع الذي يترتب عليه الوعد بالجنة والنجاة من النار والثناء والرضا لا يكون إلا بالعمل المقترن معه، وهذا أمرٌ مفروغٌ منه، دلت عليه النصوص الكثيرة والإجماع، وقرره الأئمة ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مواضع من كتبه، لكن أين الدليل على زوال الإيمان بالكلية وإثبات الكفر والخلود في جهنم لمن ترك العمل أو في حق من لم يحقق الإيمان النافع هذا؟!

والرجل لو ارتكب كبيرة واحدة من كبائر الذنوب خرج عن اسم الإيمان ولم يكن من أهل الإيمان النافع، فلا يثنى عليه ولا يرضى عنه، ولا يوعد بالجنة والنجاة من النار على وجه الإطلاق، بل إنْ مات على هذه الكبيرة ولم يتب منها، فهو تحت المشيئة، إن شاء غفر الله له ولا يدخله النار أصلاً، وإن شاء عذَّبه فيها مدة ثم لا يخلَّد، فهذا في حق فاعل كبيرة واحدة، فما بالكم بمن يترك كل الأعمال ويفعل كل الكبائر؟!

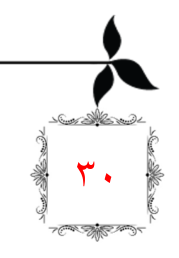
إذن الموضوع ليس موضوع الإيمان النافع وتحقق الوعد والثناء، وإنما محل الخلاف معكم في زوال اسم الإسلام عنه وثبوت الكفر والخلود في جهنم، فافهم هذا جيداً، ولا تلبِّس في الاستدلال ولا تخلط في النقل.

## وأخيراً:

ما دام أنَّ الغامدي استدل بهذه النقول عن الإمام ابن بطة رحمه الله والتي رأينا بعدها عن موضع الخلاف معهم، فلنذكر له ولأصحابه نقولاً عن الإمام ابن بطة رحمه الله هي أظهر في عدم تكفير تارك العمل، وهي في صلب الموضوع:

١- قال الإمام ابن بطة رحمه الله في [الشرح والإبانة (ص١٢٤-١٢٥)]: ((وَيَخْرُجُ اَلرَّجُلُ مِنْ اَلْإِيمَانِ إِلَى اَلْإِسْلَامِ، وَلَا يُخْرِجُهُ مِنْ اَلْإِسْلَامِ إِلَّا اَلشِّرْكُ بِاَللَّهِ أَوْ بِرَدِّ فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اَللَّهِ عز وجل جَاحِدًا بِهَا؛ فَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا وَكَسَلاً: كَانَ فِي مَشِيئَةِ اَللَّهِ عز وجل، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ)).






٢- وقال في الإبانة الكبرى [١/ ٢٨٦ طبعة دار الحديث]: ((فَقَدْ عَلِمَ الْعُقَلَاءُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ فَفَهِمَ هَذَا الْخِطَابَ مِنْ نَصِّ الْكِتَابِ وَصَحِيحِ الرِّوَايَةِ بِالسُّنَّةِ: أَنَّ كَمَالَ الدِّينِ وَتَمَامَ الْإِيمَانِ إِنَّمَا هُوَ بِأَدَاءِ الْفَرَائِضِ وَالْعَمَلِ بِالْجَوَارِحِ؛ مِثْلِ: الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَالْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، مَعَ الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقِ بِالْقَلْبِ)).

٣- وقال فيها: ((فَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ حَافِظًا لِجَوَارِحِهِ، مُوَفِّيًا كُلَّ جَارِحَةٍ مِنْ جَوَارِحِهِ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ: لَقِيَ اللَّهَ مُؤْمِنًا مُسْتَكْمِلَ الْإِيمَانِ، وَمَنْ ضَيَّعَ شَيْئًا مِنْهَا وَتَعَدَّى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فِيهَا: لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى نَاقِصَ الْإِيمَانِ، وَهُوَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ؛ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَمَنْ جَحَدَ شَيْئًا كَانَ كَافِرًا. فَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ فِي آيٍ كَثِيرَةٍ مِنْهُ أَنَّ هَذَا الْإِيمَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْعَمَلِ وَأَدَاءِ الْفَرَائِضِ بِالْقُلُوبِ وَالْجَوَارِحِ، وَبَيَّنَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرَحَهُ فِي سُنَّتِهِ، وَأَعْلَمَهُ أُمَّتَهُ، وَكَانَ مِمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مِمَّا أَعْلَمَنَا أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ، وَأَنَّ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ؛ مَا قَالَهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: "لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ







الْمُتَّقُونَ"، فَانْتَظَمَتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَوْصَافَ الْإِيمَانِ وَشَرَائِطَهُ مِنَ: الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالْإِخْلَاصِ)).

٤- ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [شرح العمدة ٤/ ٧٢] عن الإمام ابن بطة رحمه الله تعالى الأدلة التي استدلَّ بها على عدم كفر تارك الصلاة؛ ثم نقل عنه قوله: ((ولأنَّ الصلاة عمل من أعمال الجوارح: فلم يكفر بتركه كسائر الأعمال المفروضة، ولأنَّ من أصول أهل السنة: أنَّهم لا يُكفِّرون أحداً من أهل السنة بذنب، ولا يُخرجونه من الإسلام بعمل؛ بخلاف ما عليه الخوارج، وإنما الكفر بالاعتقادات)).

فهذا هو مذهب الإمام ابن بطة رحمه الله، فهو لا يرى كفر تارك الصلاة كسلاً ويعلل ذلك: بأنَّ الصلاة عمل من أعمال الجوارح ولا يكفر تاركها، ويعتقد أنَّ أداء الفرائض والعمل بالجوارح من كمال الدِّين وتمام الإيمان، ومعلوم أنَّ زوال كمال الإيمان لا يلزم منه زوال أصله إلا عند الخوارج والمعتزلة.

والله الموفِّق.

تنبيه/

هذا هو الرد الأول على مقال الغامدي [مقال جديد لربيع المدخلي حول أحاديث الشفاعة وفهمه للاستسلام لها]، وسيليه إن شاء الله الرد الثاني على مقاله [تعامل أهل السنة مع أحاديث الشفاعة بخلاف تعامل المرجئة الضالة].

## الرد على مقاله "تعامل أهل السنة مع أحاديث الشفاعة بخلاف تعامل المرجئة الضالة"

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فقد كتب عبد الله بن صوان الغامدي مقالاً بعنوان [تعامل أهل السنة مع أحاديث الشفاعة بخلاف تعامل المرجئة الضالة]، ذكر فيه بعض النقول عن أهل العلم المتقدمين ظناً منه أنها تؤيِّد ما يفهمه من حديث الشفاعة، ومن تأمل فيها وجدها مبتورة عن سياقها أو محرَّفة عن معناها، وأما ما ذكره من نقول عن بعض العلماء المعاصرين فليس بحجة إذا خالفهم علماء معاصرون مثلهم أو أكبر منهم؛ لأنَّ كلام العلماء يحتج له لا يحتج به، والدليل بفهم السلف الصالح هو المرجع عند اختلاف العلماء، فكيف إذا كان فهم العلماء المتقدمين يوافق ظاهر حديث الشفاعة ولا يخالفه؟ بل كيف إذا كان فهم هؤلاء العلماء المعاصرين الذين يستدل بهم هؤلاء الغلاة لا يخالف المعنى المتبادر من لفظة "لم يعملوا خيراً قط" في حديث الشفاعة؟ نعم قد يجتهدون في حمل حديث الشفاعة على ما يخالف ظاهره، أو يمنعون الاستدلال به على ما يدل عليه ظاهره لمعارضته لأحاديث أخرى يرون أنها مقيدة لإطلاقه أو مخصصة لعمومه أو محكمه لما فيه من تشابه، فهذه كله من قبيل الاجتهاد الذي لا يمكن أن يبطل العمل بالنص

لأجله، فكيف إذا كانت النصوص متوافقة لا متعارضة؟! وقد فصَّلتُ ذلك كله في رسالتي "نصب الراية"[١]، لكن لا بأس أن نقتبس منها في الرد على ما ذكره الغامدي في مقاله المشار إليه آنفاً.

١) قال الغامدي في مقدمة مقاله: ((مسألة في بيان تعامل أهل السنة مع حديث الشفاعة يعرفه صبيان المكتب في بلاد التوحيد بحمد الله؛ لأنهم تربوا على عقيدة أهل السنة، فهم راسخون ثابتون عليها بحمد الله، لم تنتكس فطرهم، ولم تدخل الشبهات إلى عقولهم وقلوبهم، نسأل الله السلامة)).

أقول:

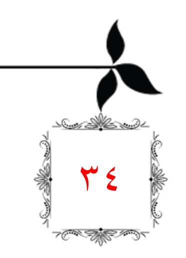
لا زال الغامدي المتعالم المغرور يصوِّر مخالفيه -ومنهم الشيخ ربيع حفظه الله- بأنهم لم يفهموا حديث الشفاعة الفهم الصحيح، وهذه المرة يزعم الغامدي هذا -من باب الانتقاص- أنَّ صبيان المكتب في بلاد الحرمين يفهمون حديث الشفاعة بخلاف ما فهمه منه الشيخ الألباني رحمه الله والشيخ ربيع حفظه الله وغيرهم من مشايخ السنة وطلبة العلم المعاصرين، ومن قبلهم أئمة السلف الذين استسلموا لظاهر أحاديث الشفاعة وقبلوها من غير تردد.

ويظهر أنَّ غلو الغامدي وصل إلى حد الهوس فأصبح يسلب صفة "الرسوخ" من هؤلاء الأئمة والعلماء والمشايخ ثم يصف به الصبيان في بلاد

---

(١) يمكن قراءة الرسالة من الرابط التالي:
https://ia801902.us.archive.org/7/items/NasebAlRayah/NasebAlRayah.pdf






الحرمين!!، بل سيُثْني قريباً على عقيدة عجائز بلاد الحرمين في مسائل الإيمان في مقابل ذمه لعقيدة أهل العلم المخالفين له!، فالحمد لله على سلامة العقل.

وسيظهر لهذا الغامدي ومن على شاكلته من الذي انتكست فطرته واختلطت الشبهات في عقله وقلبه؟ فلا يستعجلوا علينا.

٢) قال الغامدي: ((قلتُ: واستسلام أهل السنة لحديث الشفاعة يختلف عن استسلام أهل الإرجاء والجهمية لها، فأهل السنة يقولون بأحاديث الشفاعة ولكن طريقتهم في ذلك هي جمع النصوص بعضها إلى بعض في مكان واحد على سبيل الاستقراء، ويرجعون في هذا كله للعلماء المتقدمين الذين جمعوا النصوص، لأنهم حفَّاظ، وليسوا باحثين يدرسون العقيدة من جديد؛ فما ظهر أخذوا به ولو كان دين المرجئة والجهمية عياذاً بالله، ووالله وبالله لأن يكون الإنسان على عقيدة عجائز نيسابور -كما كان يقال سابقاً- أو على عقيدة العجائز في بلادنا فهو أفضل له مما عليه كثيرون اليوم ممن يدعون الدراسات الجديدة المحدثة؛ التي لم تعرفها بلادنا هذه ولكن وفدت علينا من خارجها؛ كما قاله شيخنا بقية السلف الفوزان حفظه الله شوكة في حلوق أهل البدع، وأخيراً فإنا نسأل الله السلامة والعافية، ونعوذ بالله من الحور بعد الكور، واللهم غفراً اللهم غفراً)).

أقول:

أما جمع النصوص بما يدل على خلود تارك عمل الجوارح في النار؛ فهذا لا يمكن أن يعدُّ جمعاً اصطلاحاً!، لأنَّ الجمع فيه إعمال الأدلة وعدم إهمال أحدها،

وحديث الشفاعة وحديث البطاقة وباقي الأحاديث التي تبين فضل التوحيد وعدم خلود الموحدين ولو عملوا ما عملوا في النار؛ لا يمكن أن يفهم منها إلا نجاة من لم يعمل خيراً قط بجوارحه إن دخل النار؛ فهو تحت المشيئة، إن شاء غفر الله له وأدخله الجنة كما في حديث البطاقة، وإن شاء عذَّبه في النار ثم لا يخلد فيها كما في حديث الشفاعة.

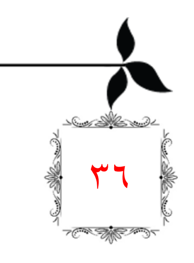
**فمثلاً حديث الشفاعة:**

ورد في هذا الحديث عدة أفواج يخرجون من النار، الفوج الأول يعرفهم إخوانهم بالأعمال الظاهرة من صلاة وصيام وحج وصدقة وجهاد وغير ذلك، والفوج الثاني لا يعرفون بعمل ظاهر، ولهذا يُعلِمُ اللهُ إخوانَهم بما في قلوبهم من عمل زائد عن أصل الإيمان، فيذهبون ويخرجون من كان في قلبه مثقال دينار، ثم نصف دينار، ثم ذرة، ثم أدنى ذرة، ثم أدنى أدنى أدنى ذرة، ثم يبقى أقوامٌ لا يعلمهم إلا اللهُ عزَّ وجلَّ وليس عندهم عمل زائد عن أصل الإيمان وهم الذين لم يعملوا خيراً قط فيخرجهم الله بمحض رحمته.

فهذا الحديث لا يمكن أن يُدَّعى فيه أنَّ أهل الصلاة -فضلاً عن غيرهم من أهل الأعمال الصالحة التي هي دونها- يكونون في الدفعات أو الأفواج كلها؛ لسببين ظاهرين:

الأول: أنَّ المقياس في إخراج الأفواج انتقل من العمل الظاهر (في الدفعة الأولى) إلى العمل الباطن (في الدفعات التي بعده)، ثم إلى أصل الإيمان دون أي

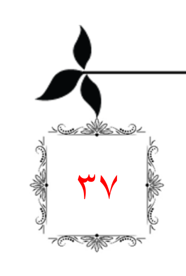





عمل زائد عنه (لم يعملوا خيراً قط)، فهؤلاء الشفعاء يعرفون إخوانهم بالعمل الظاهر، فلو كانوا في الدفعات التي بعد الأولى فيهم من كان من أهل الصلاة لعرفوهم بآثار السجود ولا يكون المقياس هو الإيمان أو الخير أو العمل الذي في القلب، فلما كان مقياس الإخراج فيها بما في القلوب من خير أو عمل عرفنا أنْ لا عمل ظاهر على الجوارح.

الثاني: أنَّ الصلاة هي من أعظم أعمال الجوارح، وفيها من الخصائص والأدلة ما تتميز به عن غيرها من الأركان فضلاً عن الأعمال الصالحة، وهذا أمرٌ متفقٌ عليه، فإذا كانت بهذه المنزلة فكيف يوصف فاعلها بأنه لم يعمل خيراً قط أو بأنَّ الإيمان الذي في قلبه هو أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة؟! فنحن نقطع بأنَّ هذه الصلاة مهما يكن صاحبها ومهما تكن صفتها لا يمكن أن تصل إلى هذا المستوى؛ بحيث لا تذكر أصلاً، أو تذكر بهذه المرتبة السفلى!، فأهل الصلاة الذين يقصِّرون فيها من جهة الوقت أو الشروط أو الأركان أو الواجبات كلهم يُعرفون بآثار السجود، وهذا عمل ظاهر، فكيف لم يعرفهم إخوانهم بذلك في الدفعات التي بعد الأولى، وهذا يؤكِّد بلا ريب أنَّ أهل الصلاة بجميع أصنافهم يخرجون في الدفعة الأولى من الشفاعة.






**وأما حديث البطاقة:**

فظاهره أنَّ رجلاً تمكَّن من فعل تسعة وتسعين سجلاً من السيئات، كل سجل مد البصر، وليس له إلا حسنة واحدة وهي بطاقة الشهادتين، فتوضع في كفة والسجلات في الكفة الأخرى، فتثقل البطاقة وتطيش السجلات.

فأين ذكر الصلاة في هذا الحديث؛ فضلاً عن دونها من الأعمال الصالحة؟!

هل يُمكن أن يكون هذا الرجل من أهل الصلاة ثم لا يكون له عذر ولا تكون له حسنة إلا حسنة الشهادتين؟!

أهذه هي منزلة الصلاة في الشريعة؛ أي لا تذكر أصلاً في حسنات العبد يوم القيامة؟!

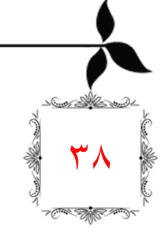
فكيف يقال أنَّ هذا الرجل من أهل الصلاة؟!

**وأما أحاديث فضل التوحيد ونجاة الموحدين من الخلود في النار؛ فكثيرة:**

منها حديث شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم: ((ثم أعود الرابعة: فأحمده بتلك المحامد ثم أخر له ساجداً، فيقال: يا محمد ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: يا رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله))، فيقول الله عزَّ وجلَّ: ((ليس ذلك لك أو ليس ذلك إليك؛ وعزتي وكبريائي وعظمتي لأخرجنَّ منها مَنْ قال لا إله إلا الله)).

فهذه الخروج الأخير هو من خصائص الله عزَّ وجلَّ، لأنهم أناسٌ ليس لهم عمل أو خير قط، فلا يعلمهم إلا الله سبحانه.




وفي حديث جابر: ((يُعذَّب ناسٌ من أهل التوحيد في النار حتى يكونوا حمماً، ثم تدركهم الرحمة، فيخرجون، ويطرحون على أبواب الجنة، قال: فيرش عليهم أهل الجنة الماء فينبتوا كما ينبت الغثاء في حميل السيل، ثم يدخلون الجنة)).

فأين الصلاة فضلاً عن غيرها من الأعمال؟!

أقول:

فهذه الأحاديث لا يمكن أن يكون أهلها من المصلين، وسيأتي مزيد بيان.

٣) قال الغامدي: ((على كل حال فقد جاءت ألفاظ تبين لنا أنَّ أحاديث الشفاعة ليست لمن ترك العمل بالكلية، بل لابد من عمل، ولكن ليس على الكمال والتمام؛ كما حكاه علماء الإسلام لا المرجئة اللئام، وسأذكر لفظين مهمين يدلان على ما قلت:

اللفظ الأول:

١- يقولون: ربَّنا إخواننا، كانوا يصلُّون معنا ويصومون معنا، فيقول الله تعالى: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمانٍ، فأخرجوه ويحرم الله صورهم على النار، فيأتونهم...

قلتُ: فيفهم منه أنهم كانوا يصلون إذا كان يوجد عن هؤلاء عمل.

لفظ آخر:

٢- "فيعرفونهم في النَّار، يعرفونهم بأثر السُّجود؛ تأكل النَّار من ابن آدم إلا أثر السَّجُود، حرَّم الله على النَّار أن تأكل أثر السُّجود، فيخرجون من النَّار



وقد امتحشوا، فيصبُّ عليهم ماء الحياة، فينبتون منه كما تنبت الحبَّة في حميل السَّيل، ثم يفرغ الله تعالى من القضاء بين العباد .."

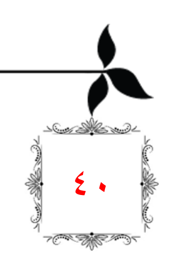
قلت أبو عاصم: وهنا أيضا لفظ يؤكد أنهم عملوا لكن كما قال ابن خزيمة لم يكن على سبيل الكمال والتمام، فافهم هذا وعض عليه بالنواجذ)).

أقول:

أما الأحاديث فصريحة في عدم خلود الموحدين الذين من لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم، وأئمة السف آمنوا بهذه الأحاديث وقبلوها، ولم يعترضوا عليها ولا تحرجوا منها، ولا حرَّفوها عن معناها الظاهر إلى معنى غير ممكن ولا بتروا منها ما يوافق أهواءهم وتركوا الآخر كما يفعل الحدادية الغلاة اليوم والخوارج والمعتزلة من قبلهم.

وأما الاكتفاء باللفظ الأول الذي ذكره الغامدي فيدل على ضلاله المبين حقاً؛ كيف يستدل هذا الضال بالدفعة الأولى التي فيها المصلون ويعرض عن الدفعات الثلاثة التي بعدها، فضلاً عن الذين يخرجون برحمة أرحم الراحمين؛ والتي لم يُذكر فيها أهل الصلاة، حقاً ينطبق عليه قوله تعالى: ((أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ))، بل لعله ينطبق عليه ما فعله ذاك الكتابي لما ((وضع يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها)) وزعم أنَّ الزاني المحصن لا يرجم في التوراة وإنما يفضح ويُجلد!.






وأما اللفظ الثاني؛ فقد سبب هذه اللفظ إشكالاً في أذهان الكثيرين، وبخاصة عندما يُقطع من سياقه بهذه الصورة التي ذكرها الغامدي هنا!، وجوابه من وجهين:

**الوجه الأول:** أنَّ هذا اللفظ هو قطعة من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما في ذكر رؤية الله عزَّ وجلَّ يوم القيامة، والمرور على الصراط، ثم جاء فيه: ((... حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلاَئِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لاَ يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا؛ مِمَّنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَرْحَمَهُ؛ مِمَّنْ يَقُولُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ، يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ مِنِ ابْنِ آدَمَ إِلاَّ أَثَرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدِ امْتَحَشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ...))، وهذا لفظ حديث أبي هريرة.

وأما لفظ حديث أبي سعيد الخدري: ((... فَإِذَا فَرَغَ اللهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، تَفَقَّدَ الْمُؤْمِنُونَ رِجَالاً كَانُوا فِي الدُّنْيَا؛ كَانُوا يُصَلُّونَ صَلاَتَهُمْ، وَيُزَكُّونَ زَكَاتَهُمْ، وَيَصُومُونَ صِيَامَهُمْ، وَيَحُجُّونَ حَجَّهُمْ، وَيَغْزُونَ غَزْوَهُمْ، فَيَقُولُونَ: أَيْ رَبَّنَا، عِبَادٌ مِنْ عِبَادِكَ، كَانُوا مَعَنَا فِي الدُّنْيَا، يُصَلُّونَ صَلاَتَنَا، وَيُزَكُّونَ زَكَاتَنَا، وَيَصُومُونَ صِيَامَنَا، وَيَغْزُونَ غَزْوَنَا، لاَ نَرَاهُمْ؟ قَالَ: فَيَقُولُ: اذْهَبُوا إِلَى النَّارِ، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِيهَا فَأَخْرِجُوهُ مِنْهَا، فَيَجِدُونَ قَدْ أَخَذَتْهُمُ النَّارُ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ،




فَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ إِلَى قَدَمَيْهِ، ومِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ إِلَى نِصْفِ سَاقَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ إِلَى رُكْبَتَيْه، وَمِنْهُم مَنْ أَزَّرته، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ إِلَى ثَدْيَيْهِ، وَمِنْهُم مَنْ أَخَذَتْهُ إِلَى عُنُقِهِ، وَلَمْ تُغْشَ الْوَجْهُ، فَيَطْرَحُونَهُمْ فِي مَاءِ الْحَيَاةِ)).

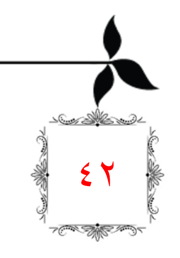
قلتُ:

فالناظر إلى هذا الحديث يلاحظ أنه لم يُذكر فيه الدفعات الذين يخرجون من النار على وجه التفصيل، وإنما جاء فيه ذكر دفعة واحدة؛ وهم أهل الصلاة الذين يُعرفون بأثر السجود، ومعلوم أنَّ هذه هي الدفعة الأولى في حديث الشفاعة الطويل في رواية أبي سعيد الخدري الآخر، وقد ذكر فيه رؤية الله عزَّ وجلَّ والمرور على الصراط أيضاً، ثم قال كما في رواية الإمام مسلم: ((حتى إذا خلص المؤمنون من النار فو الذي نفسي بيده ما منكم من أحد بأشد مناشدة لله في استقصاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار:

يقولون: ربنا كانوا يصومون معنا ويصلون ويحجون، فيقال لهم: أخرجوا مَنْ عرفتم فتحرم صورهم على النار، فيخرجون خلقاً كثيراً قد أخذت النار إلى نصف ساقيه وإلى ركبتيه.

ثم يقولون: ربنا ما بقي فيها أحد ممن أمرتنا به؛ فيقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقاً كثيراً.

ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها أحداً ممن أمرتنا؛ ثم يقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقاً كثيراً.


ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها ممن أمرتنا أحداً؛ ثم يقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقاً كثيراً.

ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها خيراً.

وكان أبو سعيد الخدري يقول: إنْ لم تصدقوني بهذا الحديث فاقرؤوا إن شئتم "إنَّ الله لا يظلم مثقال ذرة وإنْ تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً".

فيقول الله عز وجل: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين.

فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط؛ قد عادوا حمماً، فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة يقال له: نهر الحياة، فيخرجون كما تخرج الحبة في حميل السيل؛ ألا ترونها تكون إلى الحجر أو إلى الشجر ما يكون إلى الشمس أصيفر وأخيضر وما يكون منها إلى الظل يكون أبيض.

فقالوا: يا رسول الله كأنك كنت ترعى بالبادية.

قال: فيخرجون كاللؤلؤ في رقابهم الخواتم، يعرفهم أهل الجنة، هؤلاء عتقاء الله، الذين أدخلهم الله الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه.

ثم يقول: ادخلوا الجنة فما رأيتموه فهو لكم، فيقولون: ربنا أعطيتنا ما لم تعط أحداً من العالمين، فيقول: لكم عندي أفضل من هذا، فيقولون: يا ربنا أي شيء أفضل من هذا؟ فيقول: رضاي فلا أسخط عليكم بعده أبداً)).





وعند الإمام أحمد وعبد الرزاق وابن ماجه وغيرهم بلفظ: ((فَيَأْتُونَهُمْ، فَيَعْرِفُونَهُمْ بِصُوَرِهِمْ، لا تَأْكُلُ النَّارُ صُوُرَهُمْ)).

فإذن الذين يُعرفون بأثر السجود هم أهل الدفعة الأولى بحسب هذا التفصيل، وأما من وراءهم فليسوا من أهل الصلاة قطعاً، لأنَّ إخوانهم الشفعاء قالوا لربهم سبحانه: ((ربنا ما بقي فيها أحدٌ ممن أمرتنا به))، وأمر الله تعالى جاء في قوله: ((أخرجوا مَنْ عرفتم؛ فتحرم صورهم على النار)).

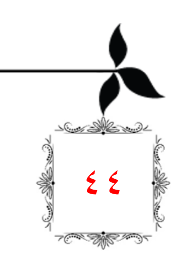
فهل يُمكن أن نتصوَّر بعد هذا: أن يبقى أحدٌ من أهل الشفاعة الأولى ممن يُعرف بأثر السجود ثم لا يخرج؟! لا يمكن أن نتصور ذلك.

إذن كيف يقال: إنَّ الذين يخرجون في الشفاعات كلِّها هم ممن يعرفون بأثر السجود (أي: أهل الصلاة)؟!

**الوجه الثاني:**

قد جاء في مسند الإمام أحمد -وكذا صحيح ابن حبان- من حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إذا مُيِّزَ أهلُ الجنة وأهلُ النار؛ فدخل أهلُ الجنة الجنةَ، وأهلُ النار النارَ، قامت الرسلُ فشفعوا، فيقول: انطلقوا أو اذهبوا فمن عرفتم فأخرجوه، فيخرجونهم قد امتحشوا فيلقونهم في نهر أو على نهر يقال له الحياة، قال: فتسقط محاشهم على حافة النهر، ويخرجون بيضاً مثل الثعارير، ثم يشفعون فيقول: اذهبوا أو انطلقوا فمن وجدتم في قلبه مثقال قيراط من إيمان فأخرجوهم، قال فيخرجون بشراً، ثم






يشفعون فيقول: اذهبوا أو انطلقوا فمن وجدتم في قلبه مثقال حبة من خردلة من إيمان فأخرجوه، ثم يقول الله عز وجل: أنا الآن أُخرِجُ بعلمي ورحمتي، قال فيخرج أضعاف ما أخرجوا وأضعافه، فيكتب في رقابهم عتقاء الله عز وجل، ثم يدخلون الجنة فيسمون فيها الجهنميين)).

قلتُ:

فالذي يظهر من هذه الرواية أنَّ اسم الجهنميين يُطلق على أهل الدفعات جميعاً، ولا يختص بمن يخرجهم الله سبحانه برحمته من غير شفاعة أحد، وهؤلاء الجهنميون كلهم بعد إخراجهم من النار يلقون في نهر الحياة المشار إليه أو يُصَبُّ عليهم ماءُ الحياة، فينبتون منه كما تنبت الحبَّة في حميل السَّيل.

إذن فاللفظ الثاني الذي استدل به الغامدي وغيره لا يلزم منه أن يكون الخارجون من النار هم الدفعة الأخيرة من أجل قيد ((فيخرجون من النَّار وقد امتحشوا، فيصبُّ عليهم ماء الحياة، فينبتون منه كما تنبت الحبَّة في حميل السَّيل))، فهذه الصفة يشترك فيها أهل الدفعات كلهم كما تقدَّم.

وبهذا التحقيق العلمي يتبين للقارئ المنصف غير المتعصِّب أنَّ اللفظين المذكورين في استدلال الغامدي على تأويل كلمة (لم يعملوا خيراً قط) على نفي كمال العمل وتمامه باطل لا عبرة فيه، وأما استدلاله بالإمام ابن خزيمة رحمه الله فسيظهر قريباً بجلاء بُعده عن فهم كلامه ووضعه في غير موضعه!.



٤) قال الغامدي: ((وكذلك من طريقة أهل السنة أنهم يجمعون إلى أحاديث الشفاعة بطرقها ما جاء في إكفار تارك الصلاة متهاوناً، وعندها يخرجون بفهم سليم لها، والحمد لله)).

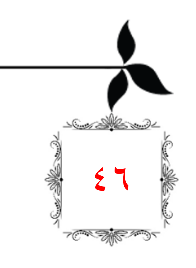
أقول:

يظهر أنَّ الغامدي من خلال كلامه هذا لا يرى العلماء الذين لا يكفِّرون تارك الصلاة تهاوناً من أهل السنة!!، وهذا دليل على غلو حداديته، ودليل على مخالفته للعلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله؛ الذي يرى أنَّ تكفير تارك الصلاة تهاوناً مسألة خلافية بين أهل السنة، بينما كلام الغامدي يشعر باتهام غير المكفِّرين بالإرجاء والجهمية؛ لأنهم لم يجمعوا الجمع الذي يوافق رأيه، وقد قال هو في أول مقاله هذا: ((واستسلام أهل السنة لحديث الشفاعة يختلف عن استسلام أهل الإرجاء والجهمية لها، فأهل السنة يقولون بأحاديث الشفاعة؛ ولكن طريقتهم في ذلك هي جمع النصوص بعضها إلى بعض في مكان واحد على سبيل الاستقراء)).

ومعلوم أنَّ مسألة تكفير تارك الصلاة تهاوناً قد نقل الخلاف فيها كبار الأئمة والعلماء، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهذا ما يرفضه غلاة الحدادية اليوم بكل جرأة، ثم يزعمون أنهم على طريقة أهل السنة!.

وأما الأحاديث التي ورد فيها أنَّ ترك الصلاة كفر؛ فأرجح ما قيل فيها هو حملها على الامتناع، أي إذا ترك الصلاة تهاوناً فيُعرض على السيف فإن آثر القتل



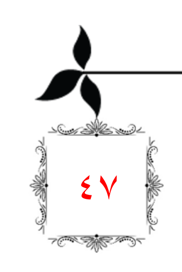




على فعل الصلاة فهذا هو الممتنع ويقتل كفراً، وقد كتبتُ قديماً مقالاً بعنوان [موضع الإجماع في كفر تارك الصلاة]، نقلتُ فيه عن شيخ الإسلام رحمه الله قوله [المجموع ٢٢/٤٨-٤٩]: ((ومتى امتنع الرجل من الصلاة حتى يُقتل لم يكن في الباطن مقراً بوجوبها ولا ملتزماً بفعلها: وهذا كافر باتفاق المسلمين؛ كما استفاضت الآثار عن الصحابة بكفر هذا، ودلَّت عليه النصوص الصحيحة؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة" رواه مسلم، وقوله: "العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر"، وقول عبدالله بن شقيق: "كان أصحاب محمد لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة")).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في نهاية بحثه عن حكم تارك الصلاة [الصلاة وحكم تاركها ص٨٢]: ((ومن العجب: أن يقع الشك في كفر من أصرَّ على تركها، ودُعيَ إلى فعلها على رؤوس الملأ، وهو يرى بارقة السيف على رأسه، ويشد للقتل، وعصبت عيناه، وقيل له: تصلي وإلا قتلناك؟ فيقول: اقتلوني ولا أُصلي ابداً.

ومن لا يُكفِّر تارك الصلاة يقول: هذا مؤمن مسلم!، يُغسَّل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين، وبعضهم يقول: إنه مؤمن كامل الإيمان!!، إيمانه كإيمانه جبريل وميكائيل؛ فلا يستحي مَنْ هذا قوله؛ من إنكاره تكفير مَنْ شهد بكفره الكتاب والسنة واتفاق الصحابة، والله الموفِّق)).






وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى في [الشرح الممتع ٢/ ٢٤-٢٦]:

((قوله: «وكذا تاركُها تهاوناً، ودَعَاهُ إمامٌ أو نائبُه فأَصرَّ وضَاقَ وَقْتُ الثَّانية عنها»، فَصَلَ هذه المسألة عن الأولى بقوله: «وكذا»، لأنَّ هذه لها شروط، فإذا تركها تهاوناً وكسلاً مع إقراره بفرضيتها، فإنَّه كافرٌ كفراً أكبرَ مخرجاً عن المِلَّة ولكن بشرطين:

الأول: ذكره بقوله: «ودَعَاهُ إمامٌ أو نائبُه»، أي: إلى فعلها، والمراد بالإمام هنا: مَنْ له السُّلطة العُليا في البلد.

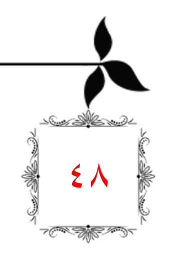
والثاني: ذكره بقوله: «وضاقَ وقتُ الثَّانية عنها» فإنَّه يكفرُ، وعليه فإذا ترك صلاة واحدة حتى خرج وقتها فإنَّه لا يكفر، وظاهره أنَّه سواءٌ كانت تُجمع إلى الثانية أو لا تُجمع.

<u>وعلى هذا فمذهب الإمام أحمد المشهور عند أصحابه: أنَّه لا يمكن أن يُحْكَمَ بكفر أحد تركَ الصَّلاةَ إذا لم يَدْعُهُ الإمامُ؛ لأننا لم نتحقَّق أنه تركها كسلاً؛ إذ قد يكون معذوراً، بما يعتقده عذراً وليس بعذرٍ، لكن إذا دعاه الإمام وأصرَّ علمنا أنه ليس معذوراً.</u>

وأما اشتراطُ ضِيْقِ وقت الثانية؛ فلأنَّه قد يظنُّ جوازَ الجمع من غير عذرٍ، فلاحتمال هذا الظَّنِّ لا نحكم بكفره.

ولكن القول الصَّحيح بلا شكٍّ ما ذهب إليه بعض الأصحاب: من أنه لا تُشترط دعوةُ الإمام؛ لظاهر الأدلَّة، وعدم الدَّليل على اشتراطها.






وأيضاً: هل نقول في المسائل التي يُكفَّر بها: إنَّه لا يُكفَّر إلاَّ إذا دعاه الإمام؟! لأنَّ احتمالَ العُذر فيها كاحتمال العُذر في تارك الصَّلاة تهاوناً وكسلاً، فإما أن نقول بذلك في الجميع؛ أو نترك هذا الشرط في الجميع؛ لعدم الدَّليل على الفرق)).

قلتُ:

والتعليل الذي ذكره العلامة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله معقباً فيه على مذهب الحنابلة مردود، وذلك لأنَّ ترك الأعمال يختلف عن فعلها، فالترك عدم والفعل وجود، والشارع لم يصف عملاً تركه كفر إلا الصلاة، ولا حكم بترك عمل بالقتل في غير الصلاة، فالصلاة فعل تختص بما لا يختص بها غيرها، وأما نواقض الإسلام أو مكفِّرات الإيمان فهي أفعال فلا يشترط فيها إلا الاستتابة قبل القتل، أما الحكم بكفر فاعلها فلا يُشترط فيه ما يُشترط في كفر تارك الصلاة.

وأيضاً مما يدلُّ على أنَّ الترك المجرد سواء كان كلياً أو جزئياً ليس بمكفِّر في ترك الصلاة، وإنما الامتناع المشار إليه هو المكفِّر، ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في [الاختيارات الفقهية ص٣٢]: ((مَنْ كفر بترك الصلاة؛ الأصوب: أن يصير مسلماً بفعلها، مِن غير إعادة الشهادتين؛ لأنَّ: كفره بالامتناع، كإبليس)).

وقد نقل عنه أيضاً الشيخ ابن عثيمين في [الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية ص٥٠-٥١] قوله: ((وقوله عليه السلام: "مَنْ تركها فقد كفر"



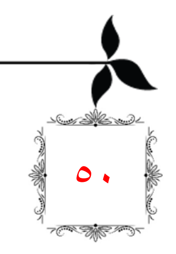



خصصناه: بالامتناع؛ لأنَّ الحديث مقيَّد بمن ليس له عذر بالإجماع؛ وعند ذلك: لا ندري هل له عذر أم لا؟! ومعنا يقين الإسلام فلا يزال بالشك ولا بالظاهر، بل بيقين الترك المذنب على الكفر)).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى [الصلاة وحكم تاركها ص٣٨]: ((المسألة الثانية: أنه لا يُقتل حتى يُدعى إلى فعلها فيمتنع؛ فالدعاء إليها لا يستمر، ولذلك أذن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصلاة نافلة خلف الأمراء الذين يؤخرون الصلاة حتى يخرج الوقت، ولم يأمر بقتالهم، ولم يأذن في قتلهم؛ لأنهم لم يصروا على الترك، فإذا دُعيَ فامتنع لا من عذر حتى يخرج الوقت: تحقق تركه وإصراره)).

وأما إذا لم يُدع ولم يَمتنع؛ فقد قال فيه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بصريح العبارة كما في [شرح العمدة ٤/ ٩٢]: ((فأما إذا لم يُدع ولم يَمتنع: فهذا لا يجري عليه شيء من أحكام المرتدين في شيء من الأشياء، ولهذا لم يعلم أنَّ أحداً من تاركي الصلاة تُرك غسله والصلاة عليه ودفنه مع المسلمين ولا منع ورثته ميراثه ولا إهدار دمه بسبب ذلك، مع كثرة تاركي الصلاة في كل عصر، والأمة لا تجتمع على ضلالة؛ وقد حمل بعض أصحابنا أحاديث الرجاء على هذا الضرب)).




قلتُ:

فهذه أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رحمهما الله تبين أنَّ الأحاديث والآثار الواردة في كفر تارك الصلاة محمولة على صورة الامتناع لا على الترك المجرد.

٥) قال الغامدي: ((والخلاصة: أنَّ أهل السنة حقاً وصدقاً يتعاملون مع أحاديث الشفاعة كما تعامل معها ابن خزيمة رحمه الله وابن عبد البر ومحمد بن نصر وغيرهم؛ فيما سأقوم بتلخيصه هنا بمشيئة الله)).

أقول:

سيعلم القارئ قريباً أنَّ الغامدي هذا لا يفهم كلام أهل العلم الذين يستدل بهم؛ والسبب: إما أنه لا ينظر إلى مرادهم من خلال سياق كلامهم، فيكتفي بكلمة تقال من غير النظر إلى موضعها وسياقها، فيحمِّل كلامهم ما لا يحتمل أو يضعه في غير موضعه، وإما أنه لا يبالي بكلام العالم الذي يستدل به ولو كان مناقضاً تماماً للنص (حديث الشفاعة)، ولا يمكن حمل النص عليه بحال من الأحوال، وسنقف معه مع كل نقل استدل به وقفة.

٦) قال الغامدي: ((فأقول وبالله التوفيق: قال ابن خزيمة رحمه الله: "حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، قَالَ: ثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلِمَةً وَأَنَا أَقُولُ أُخْرَى قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدًّا دَخَلَ النَّارَ» ، قَالَ: وَأَنَا أَقُولُ: وَهُوَ لَا يَجْعَلُ لِلَّهِ

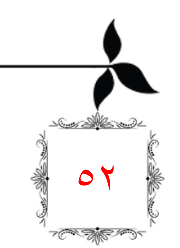




نِدًّا دَخَلَ الجَنَّةَ" قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ كُنْتُ أَمْلَيْتُ أَكْثَرَ هَذَا الْبَابِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَبَيَّنْتُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مَعْنَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ، وَأَنَّ مَعْنَاهَا لَيْسَ كَمَا يَتَوَهَّمُهُ الْمُرْجِئَةُ وَبِيَقِينٍ يَعْلَمُ كُلُّ عَالِمٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُرِدْ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ أَوْ زَادَ مَعَ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ شَهَادَةَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهَّ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، غَيْرَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا آمَنَ بِشَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللهَّ، وَلَا بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ، وَلَا بَعْثٍ وَلَا حِسَابٍ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ، وَلَئِنْ جَازَ لِلْمُرْجِئَةِ الِاحْتِجَاجُ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ ظَاهِرُهَا خِلَافُ أَصْلِهِمْ، وَخِلَافُ كِتَابِ اللهَّ وَخِلَافُ سُنَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جَازَ لِلْجَهْمِيَّةِ الِاحْتِجَاجُ بِأَخْبَارٍ رُوِيَتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تُؤُوِّلَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا، اسْتَحَقَّ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ اللهَّ رَبُّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا نَبِيُّهُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ لَمْ يَنْطِقْ بِذَلِكَ لِسَانُهُ، وَلَا يَزَالُ يَسْمَعُ أَهْلُ الْجَهْلِ وَالْعِنَادِ، وَيَحْتَجُّونَ بِأَخْبَارٍ مُخْتَصَرَةٍ غَيْرِ مُتَقَصَّاةٍ، وَبِأَخْبَارٍ مُجْمَلَةٍ غَيْرِ مُفَسَّرَةٍ، لَا يَفْهَمُونَ أُصُولَ الْعِلْمِ، يَسْتَدِلُّونَ بِالْمُتَقَصَّى مِنَ الْأَخْبَارِ عَلَى مُخْتَصَرِهَا، وَبِالْمُفَسَّرِ مِنْهَا عَلَى مُجْمَلِهَا، قَدْ ثَبَتَتِ الْأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَفْظَةٍ لَوْ حُمِلَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا كَمَا حَمَلَتِ الْمُرْجِئَةُ الْأَخْبَارَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ عَلَى ظَاهِرِهَا لَكَانَ الْعَالِمُ بِقَلْبِهِ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَحِقًّا لِلْجَنَّةِ، وَإِنْ لَمْ يُقِرَّ بِذَلِكَ بِلِسَانِهِ، وَلَا أَقَرَّ بِشَيْءٍ مِمَّا أَمَرَ اللهُ تَعَالَى بِالْإِقْرَارِ بِهِ، وَلَا آمَنَ بِقَلْبِهِ بِشَيْءٍ أَمَرَ اللهُ بِالْإِيمَانِ بِهِ، وَلَا عَمِلَ بِجَوَارِحِهِ شَيْئًا أَمَرَ اللهُ بِهِ، وَلَا انْزَجَرَ عَنْ شَيْءٍ حَرَّمَهُ اللهُ مِنْ سَفْكِ دِمَاءِ







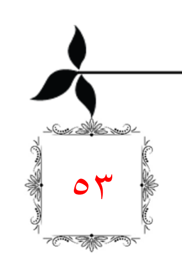


الْمُسْلِمِينَ، وَسَبْيِ ذَرَارِيِّهِمْ وَأَخْذِ أَمْوَالِهِمْ، وَاسْتِحْلَالِ حَرَمِهِمْ، فَاسْمَعِ الْخَبَرَ الَّذِي ذَكَرْتُ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ظَاهِرِهِ، كَمَا حَمَلَتِ الْمُرْجِئَةُ الْأَخْبَارَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا عَلَى ظَاهِرِهَا...".

وقال أيضاً: "لَئِنْ جَازَ لِلْجَهْمِيِّ الِاحْتِجَاجُ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ، أَنَّ الْمَرْءَ يَسْتَحِقُّ الْجَنَّةَ، بِتَصْدِيقِ الْقَلْبِ بِأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَبِأَنَّ اللهَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ قَائِمَةٌ، وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ وَيَتْرُكُ الِاسْتِدْلَالَ بِمَا سَنُبَيِّنُهُ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللهُ مِنْ مَعْنَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ، لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يَحْتَجَّ جَاهِلٌ لَا يَعْرِفُ دَيْنَ اللهِ، وَلَا أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ، بِخَبَرِ عُثْمَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «مَنْ عَلِمَ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ، دَخَلَ الْجَنَّةَ» فَيَدَّعِي أَنَّ جَمِيعَ الْإِيمَانِ هُوَ الْعِلْمُ بِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ، وَإِنْ لَمْ يُقِرَّ بِلِسَانِهِ مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِالْإِقْرَارِ بِهِ، وَلَا صَدَّقَ بِقَلْبِهِ بِشَيْءٍ مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِالتَّصْدِيقِ بِهِ، وَلَا أَطَاعَ فِي شَيْءٍ أَمَرَ اللهُ بِهِ، وَلَا انْزَجَرَ عَنْ شَيْءٍ حَرَّمَهُ اللهُ، إِذِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ دَخَلَ الْجَنَّةَ، كَمَا أَخْبَرَ أَنَّ مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ...".

وقال أيضا: "وقد أورد هذا الحديث تحت باب: "ذكر الدليل أنَّ جميع الأخبار التي تقدم ذكري لها إلى هذا الموضع في شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في إخراج أهل التوحيد من النار إنما هي ألفاظ عامة مرادها خاص، هذه اللفظة: "لم يعملوا خيرا قط" من الجنس الذي يقول العرب ينفي الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل: لم يعملوا خيرا





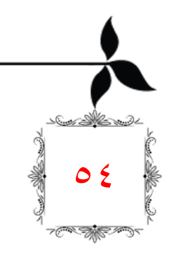

قط على التمام والكمال، لا على ما أوجب عليه وأمر به، وقد بينتُ هذا المعنى في مواضع من كتبي" انتهى. التوحيد (٢/ ٧٣٢))).

أقول:

هذه النقول التي ذكرها الغامدي عن الإمام ابن خزيمة رحمه الله في كتابه "التوحيد" ليست في بيان تارك عمل الجوارح كما يلاحظه القارئ في سياق كلامه من أوله إلى الموضع الذي ذكر فيه لفظة "لم يعملوا خيراً قط"، وإنما موضوعه من أوله إلى آخره في الرد على المرجئة الذين يثبتون الإيمان بتصديق القلب فقط من غير عمل القلب وإقرار اللسان وعمل الجوارح بدعوى أنَّ حديث الشفاعة قد ورد الإخراج فيه على ما في القلب "أخرجوا من كان في قلبه مثقال دينار من خير" و"مثقال نصف دينار من خير" و"مثقال ذرة من خير"، ثم جاء بعدها كلمة "لم يعملوا خيراً قط"، فقالوا: أي لا يوجد في قلوبهم خيرٌ قط إلا التصديق فقط، ولهذا أثبتوا إيمان من لم يقر بكلمة التوحيد ومن لم يقر بأصول الإيمان بلسانه، فالإيمان عندهم مجرد تصديق القلب، وهذا هو معتقد طائفة من أهل الإرجاء، وهم الذين ردَّ عليهم الإمام ابن خزيمة بما تقدَّم.

فكيف بالغامدي وأمثاله يستدلون بكلام الإمام ابن خزيمة هذا على أهل السنة الذين يعتقدون أنَّ الإيمان اعتقاد وقول وعمل، وأنَّ اعتقاد القلب هو قول القلب وعمله، ويدخل فيه: تصديقه وانقياده وتعظيمه ومحبته، فليس هو قول القلب فقط أو التصديق فقط كما تزعم المرجئة، ويعتقدون أنَّ تارك عمل القلب






بالكلية أو تارك الإقرار باللسان كافرٌ باتفاق أهل السنة، وأما تارك عمل الجوارح من المباني الأربعة فما دونها من الأعمال الصالحة فيعتقدون أنها موضع خلاف بين أهل السنة.

فهل هؤلاء هم أهل الإرجاء الذين ردَّ عليهم ابن خزيمة؟!

ما لكم كيف تحكمون؟

وقد قلتُ في رسالتي "نصب الراية":

[فالإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى قد بيَّن المعنى الذي يريده في مواضع من كتابه؛ وذكر أبواباً لهذا المعنى: فبوَّب باباً فقال [التوحيد ٢/ ٦٩٣]: ((باب: ذكر خبر روي عن النبي في إخراج شاهد أن لا إله إلا الله من النار؛ أَفْرَقُ أن يسمع به بعض الجهال فيتوهم: أنَّ قائله بلسانه من غير تصديق قلب يخرج من النار جهلاً وقلة معرفة بدين الله وأحكامه، ولجهله بأخبار النبي مختصرها ومتقصاها، وإنا لتوهم بعض الجهال أنَّ شاهد لا إله إلا الله من غير أن يشهد أنَّ لله رسلاً وكتباً وجنة وناراً وبعثاً وحساباً يدخل الجنة أشد فرقاً؛ إذ أكثر أهل زماننا لا يفهمون هذه الصناعة ولا يميزون بين الخبر المتقصي وغيره، وربما خفي عليهم الخبر المتقصي، فيحتجون بالخبر المختصر، يترأسون قبل التعلم، قد حرموا الصبر على طلب العلم، ولا يصبروا حتى يستحقوا الرئاسة فيبلغوا منازل العلماء)). وبوب باباً آخر [التوحيد ٢/ ٦٩٦] فقال: ((باب: "ذكر البيان أنَّ

النبي يشفع للشاهد لله بالتوحيد؛ الموحِّد لله بلسانه إذا كان مخلصاً ومصدقاً بذلك بقلبه، لا لمن تكون شهادته بذلك منفردة عن تصديق القلب")).

قلتُ: وهو بهذا أراد أن يردَّ على من ادَّعى أنَّ من شهد بالتوحيد بلسانه دخل الجنَّة وإنْ لم يوجد في قلبه إيمان!!؛ وهم غلاة المرجئة، قال رحمه الله تعالى: ((باب: ذكر خبر دال على صحة ما تأولتُ: إنما يخرج من النار شاهد أن لا إله إلا الله إذا كان مصدقاً بقلبه بما شهد به لسانه؛ إلا أنه كنَّى عن التصديق بالقلب بالخير، فعاند بعض أهل الجهل والعناد وادَّعى أنَّ ذكر "الخير" في هذا الخبر ليس بإيمان، قلة علم بدين الله وجرأة على الله في تسمية المنافقين مؤمنين)).

ثم ذكر حديث: ((أخرجوا من النار مَنْ قال لا إله إلا الله وفي قلبه من الخير ما يزن ذرَّة)) [المصدر نفسه ٢/ ٦٩٩].

وقال: ((باب: ذكر الأخبار المصرحة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إنما يخرج من النار مَنْ كان في قلبه في الدنيا إيمان، دون مَنْ لم يكن في قلبه في الدنيا إيمان ممن كان يقر بلسانه بالتوحيد خالياً قلبه من الإيمان، مع البيان الواضح: أنَّ الناس يتفاضلون في إيمان القلب ضد قول من زعم من غالية المرجئة أنَّ الإيمان لا يكون في القلب، وخلاف قول من زعم من غير المرجئة أنَّ الناس إنما يتفاضلون في إيمان الجوارح الذي هو كسب الأبدان؛ فإنهم زعموا: أنهم متساوون في إيمان القلب: الذي هو التصديق، وإيمان اللسان: الذي هو






الإقرار، مع البيان أنَّ للنبي شفاعات يوم القيامة على ما قد بينتُ قبل، لا أنَّ له شفاعة واحدة فقط)) [المصدر نفسه ٢/ ٧٠٢-٧٠٣].

ثم قال [المصدر السابق ٢/ ٧١٤]: ((ومَنْ زعم من الغالية المرجئة: أنَّ ذكر "الخير" في هذا الخبر ليس بإيمان كان مكذباً لهذه الأخبار التي فيها أخرجوا من النار من كان في قلبه من الإيمان كذا، فيلزمهم أن يقولوا: هذه الأخبار كلها غير ثابتة، أو يقولوا: إنَّ الإيمان ليس بإيمان، أو يقولوا: إنَّ الإيمان ليس بخير؛ وما ليس بخير فهو شر، ولا يقول مسلم: إنَّ الإيمان ليس بخير؛ فافهمه لا تغالط)).

ثم بعد هذه الأبواب كلها وما فيها من أخبار؛ قال [التوحيد ٢/ ٧٢٤]: ((باب ذكر البيان أنَّ المقام الذي يشفع فيه النبي صلى الله عليه وسلم لأمته هو المقام المحمود الذى وعده الله عز وجل في قوله: "عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً")).

ثم قال رحمه الله تعالى [التوحيد ٢/ ٧٢٧]: ((باب: ذكر الدليل أنَّ جميع الأخبار التي تقدم ذكري لها إلى هذا الموضع في شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في إخراج أهل التوحيد من النار؛ إنما هي ألفاظ عامة مرادها خاص)).

قلتُ: ويقصد رحمه الله تعالى أنَّ الإخراج وإنْ كان يدخل فيه عموم الداخلين في جهنم؛ ممن عندهم تلك المقادير من الإيمان؛ إلا أنه يراد به إخراج






خاص؛ وهو إخراجه صلى الله عليه وسلم بشفاعته بعض أولئك لا كلهم، لأنَّ هناك شفاعات غير شفاعات النبي صلى الله عليه وسلم.

ثم ذكر في هذا الباب حديث أبي سعيد رضي الله عنه في الشفاعة وفيه زيادة "لم يعملوا خيراً قط" من طريقين.

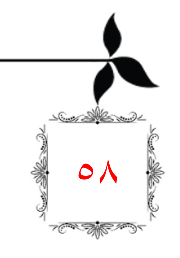
ثم قال: ((هذه اللفظة: "لم يعملوا خيراً قط" من الجنس الذي تقوله العرب بنفي الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل: لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال، لا على ما أُوجب عليه وأُمر به، وقد بينتُ هذا المعنى في مواضع من كتبي)).

أقول بعد هذا:

فالإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى بقوله: ((لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال)) أراد أن يدفع ما يتوهمه أو يدَّعيه البعض: أنَّ نفي الخير يدخل فيه إيمان القلب أو الحد الأدنى من الخير الموجود في القلب!؛ وأنَّه يكفي في الشفاعة إقرار اللسان فقط!!، وهذا هو قول المرجئة الغالية، وهذا واضح من الأبواب التي بوَّبها ابن خزيمة في كتابه قبل حديث أبي سعيد.

ثم كيف يشترط ابن خزيمة يسير العمل للنجاة من الخلود في النار؛ وهو الذي صرَّح بتوحيد مَنْ لم يعمل من الأعمال الصالحة شيئاً؛ حيث قال [التوحيد ٢/ ٧٦٥]: ((باب: ذكر البيان أنَّ النار إنما تأخذ من أجساد الموحدين وتصيب منهم على قدر ذنوبهم وخطاياهم وحوباتهم التي كانوا ارتكبوها في الدنيا، مع






الدليل على ضد قول من زعم ممن لم يتحر العلم ولا فهم أخبار النبي صلى الله عليه وسلم أنَّ النار لا تصيب أهل التوحيد ولا تمسهم وإنما يصيبهم حرها وأذاها وغمها وشدتها، مع الدليل على أنه قد يدخل النار بارتكاب المعاصي في الدنيا إذا لم يتفضل الله ولم يتكرم بغفرانها من كان في الدنيا يعمل الأعمال الصالحة من الصيام والزكاة والحج والغزو؛ وكيف يأمن -يا ذوي الحجا- النار من يوحِّد الله ولا يعمل من الأعمال الصالحة شيئاً؟!)).

بل وكيف يكون مراد ابن خزيمة ذلك؛ وهو يصرح أنَّ الإخراج في الشفاعة من النار يكون: بتصديق القلب وإقرار اللسان بالتوحيد كما تقدَّم عنه في مواضع كثيرة من كتابه التوحيد؟!!

وحتى على احتمال أنَّ مذهب الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى تأويل لفظة (لم يعملوا خيراً قط) من عمومها وظاهرها إلى معنى لم يعملوا إلا يسيراً من عمل الجوارح؛ فهذا خلاف ما قاله أولاً في كتابه التوحيد في الأبواب المشار إليها آنفاً.

وقد علَّق الشيخ محمد خليل الهراس رحمه الله تعالى في حاشيته على كتاب التوحيد لابن خزيمة على كلمته "لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال" فقال [كتاب التوحيد لابن خزيمة ص٣٠٩ طبعة مكتبة الكليات الأزهرية/ الأولى]:

((لا؛ بل ظاهرها أنهم لم يعملوا خيراً قط كما صرح به في بعض الروايات، أنهم

جاؤوا بإيمان مجرد لم يضموا إليه شيئاً من العمل))] انتهى النقل من "نصب الراية".

أقول:

فأين الغامدي من هذا التحقيق العلمي لمذهب ابن خزيمة رحمه الله؟!

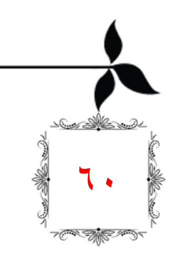
٧) قال الغامدي: ((وقال ابن عبد البر رحمه الله مجيباً عن حديث الشفاعة في كتابه الاستذكار (٣/ ٩٥): "هذا شائع في لسان العرب أن يؤتى بلفظ الكل والمراد البعض، وقد يقول العرب: لم يفعل كذا قط؛ يريد الأكثر من فعله")).

أقول:

إنَّ الحافظ ابن عبد البر رحمه الله يُبيِّن أنَّ الذي لم يعمل خيراً قط لا يلزم منه عدم التوحيد والوقوع في الشرك، ولم يقصد ألبتة أنَّ النفي فيها لا يلزم نفي عمل الجوارح بالكلية، وأنه لا بد من يسير العمل كما يزعم هؤلاء الحدادية.

وقد قلتُ في ردِّ هذه الشبهة وبيان ما فيها من سوء فهم وتحريف في رسالتي "نصب الراية":

[ويظهر لي بجلاء أنَّ الكتَّاب المعاصرين ينقل بعضهم من بعض دون الرجوع إلى مصادر النقل!، ولهذا نراهم جميعاً ينقلون ما يريدونه من مواضع ويتوقفون عند حد معين لا يتجاوزونه!، من دون النظر إلى سياق الكلام وإلى محل الاستدلال!.


وإليكم ما أراده الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى من كلامه نفسه في نفس الموضع!:

قال رحمه الله تعالى في الاستذكار [٣/ ٩٤-٩٥]: ((مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله: إذا مات فحرقوه ثم ذروا نصفه في البر ونصفه في البحر؛ فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين، فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم به، فأمر الله البر فجمع ما فيه، ثم قال: لم فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب وأنت أعلم، قال: فغفر له".

قد ذكرنا اختلاف الرواية عن مالك في رفع هذا الحديث وتوقيفه في التمهيد، والصواب رفعه؛ لأنَّ مثله لا يكون رأياً، وقد ذكرنا في التمهيد طرقاً كثيرة لحديث أبي هريرة هذا، وذكرنا من رواه معه من الصحابة رضي الله عنهم.

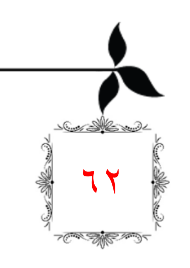
وفي رواية أبي رافع عن أبي هريرة في هذا الحديث أنه قال: قال "رجل لم يعمل خيرا قط إلا التوحيد" وهذه اللفظة ترفع الإشكال في إيمان هذا الرجل، والأصول كلها تعضدها، والنظر يوجبها، لأنه محال أن يغفر الله للذين يموتون وهم كفار؛ لأنَّ الله عز وجل قد أخبر أنه لا يغفر أن يشرك به وقال: "قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف"، فمن لم ينته عن شركه ومات على كفر لم يك مغفوراً له، قال الله عز وجل: "وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار".

وأما قوله: "لم يعمل حسنة قط" وقد روي: "لم يعمل خيراً قط" أنه لم يعذبه إلا ما عدا التوحيد من الحسنات والخير بدليل حديث أبي رافع المذكور، وهذا شائع في لسان العرب أن يؤتى بلفظ الكل والمراد البعض، وقد يقول العرب: لم يفعل كذا قط يريد الأكثر من فعله، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: "لا يضع عصاه عن عاتقه" يريد أن الضرب للنساء كان منه كثيراً؛ لا أنَّ عصاه كانت ليلاً ونهاراً على عاتقه، وقد فسرنا هذا المعنى في غير موضع من كتابنا هذا، والدليل على أنَّ الرجل كان مؤمناً؛ قوله حين قال له: لم فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب، والخشية لا تكون إلا لمؤمن يصدق، بل ما تكاد تكون إلا من مؤمن عالم قال الله تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء"، قالوا: كل من خاف الله فقد آمن به وعرفه، ويستحيل أن يخاف من لا يؤمن به، وقد ذكرنا من الآثار في التمهيد ما يوضح ما قلنا، وبالله توفيقنا)).

أقول: فكلام ابن عبد البر كله في إثبات الإيمان في قلب هذا الرجل مع وصفه بـ "لم يعمل خيراً قط"، وأنَّ الشفاعة لا ينالها كافر، وإنما هي في حق أهل التوحيد، فنفي الخير لا يشمل نفي الإيمان الذي في قلبه.

فأين هذا الاستدلال من استدلال بعض المعاصرين بكلام ابن عبد البر على أنَّ المراد بـ"لم يعملوا خيراً قط" -في حديث الشفاعة- نفي أكثر عمل الجوارح لا كله؟!!






وابن عبد البر رحمه الله تعالى هو القائل في كتابه [التمهيد ٢٣/ ٢٩٠]:
((مَنْ لم يصل من المسلمين في مشيئة الله إذا كان موحِّداً مؤمناً بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم مصدقاً مقراً وإنْ لم يعمل؛ وهذا يرد قول المعتزلة والخوارج بأسرها))] انتهى النقل من "نصب الراية".

٨) قال الغامدي: ((وقال المروزي رحمه الله: "قال أبو عبد اللـه: أفلا ترى أنَّ تارك الصلاة ليس من أهل ملة الإسلام الذين يرجى لـهم الخروج من النار ودخول الجنة بشفاعة الشافعين؛ كما قال صلى اللـه عليه وسلم في حديث الشفاعة الذي رواه أبو هريرة وأبو سعيد جميعاً رضي اللـه عنهما أنهم يخرجون من النار يعرفون بآثار السجود فقد بين لك: أنَّ المستحقين للخروج من النار بالشفاعة هم المصلون.

أو لا ترى أنَّ اللـه تعالى ميز بين أهل الإيمان وأهل النفاق بالسجود فقال تعالى: "يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ"، وقد ذكرنا الأخبار المروية في تفسير الآية في صدر كتابنا، فقال اللـه تعالى: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُواْ لاَ يَرْكَعُونَ"، "وَإِذَا قُرِىءَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لاَ يَسْجُدُونَ"، أفلا تراه جعل علامة ما بين ملة الكفر والإسلام وبين أهل النفاق والإيمان في الدنيا والآخرة الصلاة". تعظيم قدر الصلاة (٢/ ١٠١٠))).

أقول:

أبو عبد الله هو الإمام المروزي نفسه رحمه الله؛ فانتبه لهذا!.

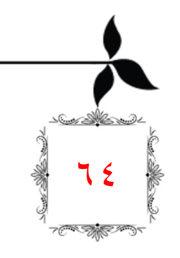



وأما استدلال الإمام المروزي رحمه الله الأول أي بحديث "أثر السجود"، فقد تقدم الجواب عنه، ولا حاجة للإعادة.

وأما الاستدلال الثاني؛ فالشفاعة وإخراج أهل الكبائر من النار يكون بعد كشف الساق وعدم قدرة المنافقين على السجود والمرور على الصراط، فلا يلزم من عدم السجود عند كشف الساق (في غير المنافق) لو ثبت: الخلود في جهنم وعدم نيل الشفاعة، بل إنَّ بعض المصلين يسجدون عند كشف الساق ثم يدخلون جهنم بفعل بعض الكبائر ثم يخرجون بالشفاعة، فهذا الاستدلال في غير محل النزاع.

وعدم السجود يوم القيامة علامة تميز المنافقين عن المؤمنين، لأنَّ المنافق كان يتظاهر بالسجود، وهو يسجد لغير الله، والمؤمن يسجد لله، وهذا الأمر لا يكون ظاهراً في الدنيا، فكانت هذه المحنة، كما جاء في الحديث: ((فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللهَّ مِنْ آيَةٍ تَعْرِفُونَهَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ، فَيَخِرُّونَ سُجَّدًا أَجْمَعُونَ، فَلا يَبْقَى أَحَدٌ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا سُمْعَةً وَلا رِيَاءً وَلا نِفَاقًا إِلا عَلَى ظَهْرِهِ طَبَقٌ وَاحِدٌ، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَى قَفَاهُ))، أما تارك الصلاة (تارك السجود بالكلية) فلا يحتاج إلى امتحان ليظهر أمره، فأثر السجود لا يظهر عليه أصلاً.






وبهذا يتبين أنَّ هذه النصوص التي استدل بها الإمام المروزي على كفر تارك الصلاة وخلوده في النار ليست ظاهرة فضلاً عن تقديمها على أحاديث الشفاعة وغيرها.

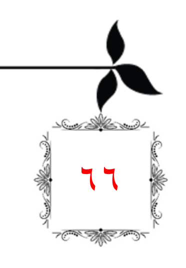
والإمام المروزي رحمه الله ذكر في كتابه "تعظيم قدر الصلاة" طوائف أهل السنة الثلاثة الذين اختلفوا في مسمى الإسلام والإيمان، ثم قال: ((قالوا: ومما يدلك على تحقيق قولنا؛ أنَّ مَنْ فرَّق بين الإيمان والإسلام قد جامعنا أنَّ من أتى الكبائر التي استوجب النار بركوبها لن يزول عنه اسم الإسلام، وشر من الكبائر وأعظمهم ركوباً لها من أدخله الله النار، فهم يروون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبتونه أنَّ الله يقول: "أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال خردلة من إيمان، ومثقال برة، ومثقال شعيرة"، فقد أخبر الله تبارك وتعالى أنَّ في قلوبهم إيماناً أخرجوا به من النار، وهم أشر أهل التوحيد الذين لا يزول في قولنا وفي قول من خالفنا عنهم اسم الإسلام، ولا جائز أن يكون من في قلبه إيمان يستوجب به الخروج من النار ودخول الجنة ليس بمؤمن بالله، إذ لا جائز أن يفعل الإيمان الذي يثاب عليه بقلبه من ليس بمؤمن، كما لا جائز أن يفعل الكفر بقلبه من ليس بكافر؛ عن ابن عباس أنه قال: ينزع منه نور الإيمان، ونور الإيمان ليس هو كل الإيمان، فإنما أراد بقوله: ينزع منه الإيمان بعض الإيمان لا كل الإيمان حتى لا يبقى فيه شيء من الإيمان، فلو كان كذلك لكان كافراً إذ زال عنه اسم الإيمان بأسره، فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل:

"أخرجوا من النار من كان في قلبه مثال خردلة من إيمان" لأنَّ من دخل النار فقد لقي الله بالكبائر، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنَّ في قلوبهم أجزاء من الإيمان استحقوا بذلك اسم الإيمان، ووجب لهم عليه الثواب؛ لولا ذلك ما دخلوا الجنة، لأنه لا يدخل الجنة من البالغين العاقلين من ليس بمؤمن، لأنَّ الله عز وجل قال في كتابه: "وجنة عرضها كعرض السماء والأرض أعدت للذين آمنوا بالله ورسله"، وقال صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة"، وفي بعض الحديث: "لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة"، وليس ذلك بمتناقض ولا مختلف؛ لأنَّ معناهما واحد. ولما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم: أنَّ الله يخرج من النار من كان في قلبه مثال خردلة من إيمان فيدخله الجنة؛ علمنا أنه لم يدخله الجنة الا وهو مسلم مؤمن)).

أقول: فهذه الطوائف الثلاثة السنية كلهم يروون أحاديث الشفاعة ويثبتونها على ظاهرها من غير تأويل، وأنَّ الذين يخرجون من النار من أهل الدفعات (مثقال خردلة .. مثقال برة .. مثقال شعيرة) يخرجون بالتوحيد وبما في قلوبهم من الإيمان؛ فكيف بأهل الدفعة الأخيرة الذين يخرجون من النار برحمة أرحم الراحمين ممن لم يعملوا خيراً قط؟!

فما قولك أيها الغامدي بهذا؟!



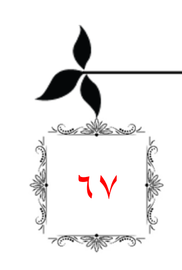



٩) قال الغامدي: ((وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: وأما ما جاء في الحديث حديث أبي سعيد: أنَّ قوماً يدخلون الجنة "لم يعملوا خيراً قط" فليس هو عامَّاً لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه، إنما هو خاص بأولئك لعذر منعهم من العمل أو لغير ذلك من المعاني التي تلائم النصوص المحكمة وما أجمع عليه السلف الصالح في هذا الباب. انتهى رقم الفتوى (٢١٤٣٦) وتاريخ (٨/ ١/ ١٤٢١هـ) رئاسة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ وعضويه كل من الشيخ / صالح بن فوزان الفوزان والشيخ / بكر بن عبدالله أبوزيد.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: معنى قوله: "لم يعملوا خيراً قط" أنهم ما عملوا أعمالاً صالحة، لكن الإيمان قد وقر في قلوبهم، فإما أن يكون هؤلاء قد ماتوا قبل التمكن من العمل؛ آمنوا ثم ماتوا قبل أن يتمكنوا من العمل، وحينئذ يصدق عليهم أنهم لم يعملوا خيراً قط، وإما أن يكون هذا الحديث مقيداً بمثل الأحاديث الدالة على أنَّ بعض الأعمال الصالحة تركها كفر كالصلاة مثلاً، فإن من لم يصلِّ فهو كافر ولو زعم أنه مؤمن بالله ورسوله، والكافر لا تنفعه شفاعة الشافعين يوم القيامة وهو خالد مخلد في النار أبد الآبدين والعياذ بالله.

فالمهم أنَّ هذا الحديث إما أن يكون في قوم آمنوا ولم يتمكنوا من العمل فماتوا فور إيمانهم فما عملوا خيراً قط، وإما أن يكون هذا عاماً ولكنه يستثنى منه ما دلت النصوص الشرعية على أنه لا بد أن يعمل كالصلاة فمن لم يصل فهو

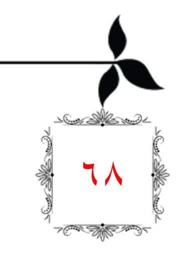





كافر لا تنفعه الشفاعة ولا يخرج من النار. المصدر: مجموع فتاوى و رسائل الشيخ محمد صالح العثيمين المجلد الثاني – باب اليوم الآخر.

وقال الشيخ الفوزان إجابة عن هذا الحديث وغيره: هذا من الاستدلال بالمتشابه، هذه طريقة أهل الزيغ الذين قال الله سبحانه وتعالى عنهم: "فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ"، فيأخذون الأدلة المتشابهة ويتركون الأدلة المحكمة التي تفسرها وتبينها ..، فلا بد من رد المتشابهة إلى المحكم، فيقال: من ترك العمل لعذر شرعي ولم يتمكن منه حتى مات فهذا معذور، وعليه تحمل هذه الأحاديث ..، لأن هذا رجل نطق بالشهادتين معتقداً لهما مخلصاً لله عز وجل ثم مات في الحال، أو لم يتمكن من العمل، لكنه نطق بالشهادتين مع الإخلاص لله والتوحيد كما قال صلى الله عليه وسلم: "من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله فقد حرم دمه وماله" .. وقال: "فإنَّ الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله"، هذا لم يتمكن من العمل مع أنه نطق بالشهادتين واعتقد معناهما وأخلص لله عز وجل، لكنه لم يبق أمامه فرصة للعمل حتى مات، فهذا هو الذي يدخل الجنة بالشهادتين، وعليه يحمل حديث البطاقة وغيره مما جاء بمعناه، والذين يُخرجون من النار وهم لم يعملوا خيراً قط؛ لأنهم لم يتمكنوا من العمل مع أنهم نطقوا بالشهادتين ودخلوا في الإسلام، هذا هو الجمع بين الأحاديث. (مصدر الفتوى: مسائل في الإيمان – ص ٢٨، ٢٩ [رقم الفتوى في مصدرها: ١٢]






وسئل الشيخ عبد المحسن العباد: هل يخرج من النار من ترك العمل بالكلية مع قدرته على العمل، فهل تنطبق عليه أحاديث الشفاعة؟ فأجاب حفظه الله بقوله: لا؛ الإنسان الذي يدخل في الإسلام ويقول أنا مسلم ثم لا يصلي لله ركعة ولا يتقرب إلى الله بطاعة فهذا لا يفيده إلا إذا كان حصل منه ومات في الحال ولم يتمكن من العمل، أما إنسان يقول أنه مسلم ثم لا يصلي لله ركعة ولا تمس جبهته الأرض ولا يحصل منه عمل صالح فهذا كيف يقال أنه من أهل التوحيد وأهل الإيمان؟!!! لأن الصلاة نفسها من تركها فقد كفر، ثم أيضاً الذي يحصل له السلامة هو الذي لم يتمكن من العمل، أما إنسان عاش ولا يصلي ولا يحصل منه أي عمل صالح فهذا ليس له إلا النار. [بتاريخ: ١٢/ ١١/ ١٤٣٤هـ] . منقول من موقع الآفاق السلفية)).

أقول:

استدلال الغامدي بكلام العلماء المعاصرين هؤلاء وفيه أمران:

الأول: أنَّ هؤلاء العلماء حملوا كلمة "لم يعملوا خيراً قط" على ظاهرها؛ أي لم يعملوا شيئاً من الأعمال الصالحة، ثم تأولوا ذلك في حق من لم يتمكن من العمل، وحملهم لهذه الكلمة على ظاهرها يخالف ما عليه الحدادية اليوم من دعوى أنَّ هذه الكلمة هي من نفي الكمال والتمام، أي أنَّ معناها: لم يعملوا من الأعمال الصالحة إلا شيئاً يسيراً.



الثاني: أنَّ التأويل الذي ذكره هؤلاء العلماء بعيدٌ جداً عن ظاهر الحديث وسياقه، ومعلوم أنه لا اجتهاد في مقابل النص، فالحديث بيَّنَ أنَّ الذين لم يعملوا خيراً قط هم من أهل النار، ثم يخرجون برحمة أرحم الراحمين، وأهل العلم هؤلاء بيِّنوا أنَّ هذا الحديث في حق أهل الأعذار الذين لم يتمكنوا من العمل؛ كمن نطق بالشهادتين ثم مات بعدها مباشرة ولم يعمل شيئاً، ومعلوم أنَّ هذا من أعظم الناس منزلة، لأنَّ الإسلام يجب ما قبله والتوبة تجب ما قبلها، فحسنة التوحيد لا يقابلها شيء من الذنوب ولا من التقصير في الواجبات؛ لأنه لم يعمل شيئاً، فكيف يكون من أهل النار أصلاً؟!

فعَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ مُقَنَّعٌ فِي الْحَدِيدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُقَاتِلُ أَوْ أُسْلِمُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَسْلِمْ ثُمَّ قَاتِلْ، فَأَسْلَمَ ثُمَّ قَاتَلَ فَقُتِلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((هَذَا عَمِلَ قَلِيلًا وَأُجِرَ كَثِيرًا)).

وقد جرى نقاش بين الشيخ الألباني رحمه الله تعالى مع بعض طلبة العلم في مسألة كفر تارك الصلاة [شريط رقم (٢٩٧) من سلسلة الهدى والنور] جاء فيه:

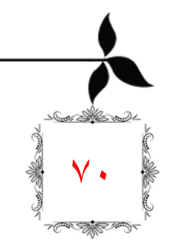
((قال الشيخ الألباني: شو ورد في السنة؟

السائل: مثل حديث البطاقة

الشيخ الألباني: وشو الاحتمال الذي يرد عليه؟

السائل: مثل حديث البطاقة يا شيخ.






الشيخ الألباني: طيب ما باله؟

السائل: إنه لم يفعل خيراً إلا هذه الكلمة.

الشيخ الألباني: طيب؛ شو يَرِدُ عليه؟

السائل: يرِدُ عليه؛ أنَّ هذا الرجل لم يمكَّن من فعل الخيرات؛ كقاتل التسع والتسعين نفساً!.

أحد الحاضرين معقباً: ومُكِّن من فعل السيئات مائة سجل؟!

فقال الشيخ الألباني مؤيِّداً للمعقِّب: هكذا يعني!.

ثم قال الشيخ سائلاً ومستنكراً: والأحاديث المتواترة في الشفاعة يوم القيامة "أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من خير"، وفي رواية "من إيمان"؛ لم يتمكَّن من أعمال الإيمان؟!

وفي الأحاديث الصحيحة أي الأعمال أفضل؟ أعمال أفضل؛ وذكر منها الصلاة والحج وما شابه ذلك، لم يتمكَّن من الأعمال الصالحة كلها، ولذلك ما بقي في قلبه إلا ذرة من إيمان وذرة من خير؟

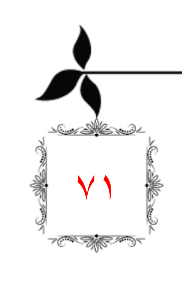
هيك يعني معنى الحديث؟!

وهكذا يسوقه علماء السلف الذين تلقينا العقيدة منهم؟!

لما يسوقوا الشفاعة وأحاديث الشفاعة يعنون الذين ما استطاعوا أن يعملوا عمل الخير؟!

هكذا؟!!






لقد وقعتم فيما أنكرتم على مَنْ خالفكم من أهل الأهواء.

إنكم تلفون وتدورون على الأحاديث الصحيحة وتتأولونها مع فكرة قائمة في أذهانكم!، لن تستطيعوا حتى اليوم أن تثبتوها بالأدلة من الكتاب والسنة إلا بالتأويل!.

وعلى كل حال؛ فالأدلة التي أنت ذكرتها هي حجة عليك، لأنك تتأولها بما يشبه تعطيل المؤوِّلة لنصوص الكتاب والسنة فيما يتعلق بالصفات الإلهية!، فنحن الآن لا فرق بيننا وبين أهل الكلام من حيث التعطيل؛ الفرق شكلي!، أولئك يعطلون النصوص المتعلقة في الصفات الإلهية، وهؤلاء يعطلون النصوص المتعلقة بالأحكام الشرعية!، والتعطيل واحد!)).

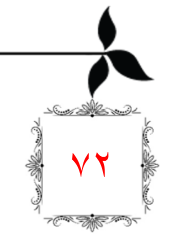
١٠) قال الغامدي: ((ذكر بعض من خالف أهل السنة في فهمهم لنصوص أحاديث الشفاعة وهم الأشاعرة المرجئة الضالة؛ وأكتفي هنا بذكر مثالين فقط:

١- "..أخذ الغزالي في إحياء علوم الدين من هذا الحديث أن العمل ليس ركناً في الإيمان، إذ الركن لا يحتمل السقوط إلا بانتفاء الحقيقة، وقد أخرج الله تعالى من النار قوماً جاءوا بالتصديق المجرد ..." وتابعه الزبيدي كما في شرحه الإحياء، انظر بحث : "دراسة حديث الجهنميين " للسلمي

٢- قال ابن حزم في ((المحلى)) (١/ ٦٢، طبعة دار الكتب العلمية):

"ومن ضيع الأعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الإيمان لا يكفر".






- وقال في الفصل ٤/ ٩٠، طبعة عكاظ: "وقد بين عليه السلام ذلك بأنه يخرج من النار من في قلبه مثقال حبة شعير من خير ثم من في قلبه مثقال برة من خير، ثم من في قلبه مثقال حبة من خردل، ثم من في قلبه مثقال ذرة إلى أدنى أدنى أدنى من ذلك، ثم من لا يعمل خيراً قط إلا شهادة الإسلام، فوجب الوقوف عند النصوص كلها المفسِّرة للنص المجمل"

- وقال في كتاب الدّرّة بعد أن ناقش المرجئة في عدم اشتراط النّطق في الإيمان: "وإنّما لم يكفر من ترك العمل وكفر من ترك القول، لأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم حكم بالكفر على من أبى من القول وإن كان عالماً بصحّة الإيمان بقلبه، وحكم بالخروج من النّار لمن علم بقلبه وقال بلسانه وإن لم يعمل خيراً قط" الدّرّة ص٣٣٧-٣٣٨ الطّبعة الأولى، تحقيق أحمد بن ناصر الحمد ورفيقه، انظر بحث حول حديث الشفاعة تضمن الباب السابع وهو بعنوان: "توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن حزم..."

قلت: مرجع ابن حزم فيما سبق هو حديث الشفاعة، وقد فهمه فهماً خاطئاً.

اكتفي بهذا، والله أعلم وأحكم، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم)).

أقول: على كلامه هذا ملاحظات:

**الأولى**: أحال الغامدي في كلامه هذا إلى بحثين: بحث "دراسة حديث الجهنميين" لعبد الرحيم بن صمايل السلمي كتبه مؤلفه في عام






٢٦/ ١٢/ ١٤٢٣هـ، والآخر: "بحث في مسألة: ترك عمل الجوارح توضيح ما اعتمد عليه المخالف من كلام العلماء" الباب السابع/ "توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن حزم" لمجهول يكتب في الانترنت تحت صفحة "الشيخ الموحد"!، إذن هذه دراسات معاصرة وبحوث جديدة، والغامدي قال في أول مقاله هذا: ((فأهل السنة يقولون بأحاديث الشفاعة ولكن طريقتهم في ذلك هي جمع النصوص بعضها إلى بعض في مكان واحد على سبيل الاستقراء، ويرجعون في هذا كله للعلماء المتقدمين الذين جمعوا النصوص، لأنهم حفَّاظ، وليسوا باحثين يدرسون العقيدة من جديد))، فكيف يعتمد الغامدي على أمثال هؤلاء الباحثين الجدد فضلاً عن المجاهيل الذين يكتبون بأسماء مستعارة؟!

**الثانية**: أنَّ هذا التأصيل الذي عزاه إلى الغزالي أخذه السلمي هذا من ظاهرة الإرجاء لسفر الحوالي كما في حاشية بحثه المشار إليه، والحوالي قال هناك معقباً على حديث الشفاعة وناقلاً لمذهب المخالفين له: ((ووجه الاستدلال منه: أنه أخرج من النار قوماً جاءوا بتصديق مجرد لا عمل معه، فدل ذلك على أنَّ العمل ليس ركنا في الإيمان كما يقول أهل السنة والجماعة، إذ الركن لا يحتمل السقوط إلا بانتفاء الحقيقة، وهؤلاء حقيقة الإيمان ثابتة لهم، بل قال قائل منهم: إنَّ قلبه طافح بالإيمان))، وعلَّق في الحاشية على كلمة "قال قائل منهم: إنَّ قلبه طافح بالإيمان": ((وهو أبو حامد الغزالي وتبعه الزبيدي، شرح الإحياء (٥/ ٢٤٣)، وقد قالها فيمن لم ينطق باللسان، أما من نطق وصدق فقد جعل

تكفيره هو مذهب المعتزلة))، وعند الرجوع إلى "الإحياء" نلاحظ أنَّ الغزالي قال بالنص: ((والقائل بهذا قائل بنفس مذهب المعتزلة، إذ يقال له: من صدَّق بقلبه وشهد بلسانه ومات في الحال، فهل هو في الجنة؟ فلا بد أن يقول نعم، وفيه حكم بوجود الإيمان دون العمل، فنزيد ونقول: لو بقي حياً حتى دخل عليه وقت صلاة واحدة فتركها ثم مات أو زنى ثم مات فهل يخلد في النار؟ فإن قال: نعم، فهو مراد المعتزلة، وإن قال: لا فهو تصريح بأنَّ العمل ليس ركناً من نفس الإيمان ولا شرطاً في وجوده ولا في استحقاق الجنة به، وإن قال أردت به أن يعيش مدة طويلة ولا يصلي ولا يقدم على شيء من الأعمال الشرعية، فنقول: فما ضبط تلك المدة؟ وما عدد تلك الطاعات التي بتركها يبطل الإيمان؟ وما عدد الكبائر التي بارتكابها يبطل الإيمان؟ وهذا لا يمكن التحكم بتقديره، ولم يصر إليه صائر أصلاً.

الدرجة الرابعة: أن يوجد التصديق بالقلب -قبل أن ينطق باللسان أو يشتغل بالأعمال- ومات، فهل نقول: مات مؤمناً بينه وبين الله تعالى؟ وهذا مما اختلف فيه، ومن شَرَطَ القول لتمام الإيمان يقول: هذا مات قبل الإيمان؛ وهو فاسد، إذ قال صلى الله عليه وسلم: "يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان،" وهذا قلبه طافح بالإيمان، فكيف يخلد في النار؟!)).

قلتُ:

فهذا مصدر الكلام ونصه!



والمقصود أنَّ الغزالي يعتقد أنَّ مجرد التصديق يكفي في إثبات كمال الإيمان، ويعتقد أنَّ العمل خارج عن اسم الإيمان وليس ركناً من أركانه، وأنَّ الجنة تستحق بالإيمان وإن لم يكن معه عمل، قياساً على من صدَّق بقلبه –ولم يتمكَّن من النطق بلسانه ولا عمل بجوارحه شيئاً– ومات، وهذا قياس فاسد من عدة وجوه ليس هذا موضعها.

لكن هل أهل السنة اليوم يعتقدون عقيدة الغزالي هذه؟!

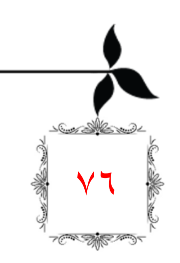
إذن ما المقصود من ذكر كلامه هنا يا غامدي؟!

المقصود هو تصوير الأمر على خلاف حقيقته، فالغامدي وأمثاله يحاولون أن يصوِّروا أهل السنة بأنهم على مذهب الإرجاء بشتى الأساليب الماكرة، والله المستعان.

**الثالثة**: إدخال الغامدي العلامة ابن حزم رحمه الله في مذهب الأشاعرة المرجئة الضالة غلط ظاهر، فابن حزم ليس من الأشاعرة في مسائل الصفات ولا من المرجئة في مسائل الإيمان!، بل يُحمد رحمه الله في مسائل القدر والإيمان والإرجاء لموافقته الحديث وأهله، ويُذم في مسائل الصفات لأنه وافق المعتزلة وأهل الفلسفة والكلام في إثبات الأسماء ونفي الصفات بالكلية، كما يُذم في مسائل أخرى، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ٤/ ١٨-٢٠]:

((وَكَذَلِكَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ فِيمَا صَنَّفَهُ مِنْ الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ؛ إنَّمَا يُسْتَحْمَدُ بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ فِي مَسَائِلِ "الْقَدَرِ" وَ"الْإِرْجَاءِ" وَنَحْوِ ذَلِكَ،






بِخِلَافِ مَا انْفَرَدَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ فِي "بَابِ الصِّفَاتِ" فَإِنَّهُ يُسْتَحْمَدُ فِيهِ بِمُوَافَقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ لِكَوْنِهِ يَثْبُتُ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَيُعَظِّمُ السَّلَفَ وَأَئِمَّةَ الْحَدِيثِ، وَيَقُولُ إِنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْإِمَامِ أَحْمَد فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهَا، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُ وَلَهُمْ فِي بَعْضِ ذَلِكَ.

لَكِنَّ الْأَشْعَرِيَّ وَنَحْوَهُ أَعْظَمُ مُوَافَقَةً لِلْإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَمَنْ قَبْلَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ فِي الْقُرْآنِ وَالصِّفَاتِ، وَإِنْ كَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْقَدَرِ أَقْوَمَ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَعْلَمَ بِالْحَدِيثِ، وَأَكْثَرَ تَعْظِيمًا لَهُ وَلِأَهْلِهِ مَنْ غَيْرِهِ، لَكِنْ قَدْ خَالَطَ مِنْ أَقْوَالِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فِي "مَسَائِلِ الصِّفَاتِ" مَا صَرَفَهُ عَنْ مُوَافَقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي مَعَانِي مَذْهَبِهِمْ فِي ذَلِكَ، فَوَافَقَ هَؤُلَاءِ فِي اللَّفْظِ وَهَؤُلَاءِ فِي الْمَعْنَى، وَبِمِثْلِ هَذَا صَارَ يَذُمُّهُ مَنْ يَذُمُّهُ مِنْ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِين وَعُلَمَاءِ الْحَدِيثِ بِاتِّبَاعِهِ لِظَاهِر لَا بَاطِنَ لَهُ، كَمَا نَفَى الْمَعَانِيَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاشْتِقَاقِ، وَكَمَا نَفَى خَرْقَ الْعَادَاتِ وَنَحْوَهُ مِنْ عِبَادَاتِ الْقُلُوبِ، مَضْمُومًا إِلَى مَا فِي كَلَامِهِ مِنْ الْوَقِيعَةِ فِي الْأَكَابِرِ وَالْإِسْرَافِ فِي نَفْيِ الْمَعَانِي وَدَعْوَى مُتَابَعَةِ الظَّوَاهِرِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالدِّينِ وَالْعُلُومِ الْوَاسِعَةِ الْكَثِيرَةِ مَا لَا يَدْفَعُهُ إِلَّا مُكَابِرٌ؛ وَيُوجَدُ فِي كُتُبِهِ مِنْ كَثْرَةِ الِاطِّلَاعِ عَلَى الْأَقْوَالِ وَالْمَعْرِفَةِ بِالْأَحْوَالِ وَالتَّعْظِيمِ لِدَعَائِمِ الْإِسْلَامِ وَلِجَانِبِ الرِّسَالَةِ مَا لَا يَجْتَمِعُ مِثْلُهُ لِغَيْرِهِ، فَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا حَدِيثٌ يَكُونُ جَانِبُهُ فِيهَا ظَاهِرَ التَّرْجِيحِ، وَلَهُ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ وَالْمَعْرِفَةِ بِأَقْوَالِ السَّلَفِ مَا لَا يَكَادُ يَقَعُ مِثْلُهُ لِغَيْرِهِ مِنْ الْفُقَهَاءِ)).









قلتُ:

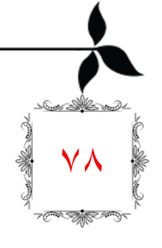
والكلام الذي ذكره الغامدي عن ابن حزم هو في مسائل الإيمان، وشيخ الإسلام ابن تيمية لم ينتقده في ذلك، فعلام الإنكار عليه إذن؟!

ومما قاله ابن حزم رحمه الله أيضاً كما في [المحلى ٣/ ٣٣٣]: ((لقد رجَّانا اللهُ تعالى في العفو والجنة حتى نقول: قد فُزنا، ولقد خوَّفنا عز وجل حتى نقول: قد هلكنا؛ إلا أننا على يقين من أن لا خلود على مسلم في النار وإنْ لم يفعل خيراً قط غير شهادة الإسلام بقلبه ولسانه، ولا امتنع من شرٍّ قط غير الكفر)).

**وأخيراً:**

إنَّ الغامدي في نقله عن الغزالي وابن حزم يحاول أن يصوِّر للمخدوعين به وبأمثاله أنَّ الشيخ الألباني رحمه الله والشيخ ربيعاً حفظه الله وغيرهم من أهل العلم والسنة ليس لهم سلفٌ فيما يقولون به إلا الغزالي وابن حزم!!، وهذا كذب قبيح وتلبيس شنيع، بل سلفهم في ذلك عشرات الأئمة الكبار، وقد ذكر منهم الشيخ ربيع حفظه الله في عدة مقالات جملة منهم، وذكرتُ منهم أكثر من ثلاثين إماماً، فمن أراد أن ينظر في ذلك فليرجع إلى رسالتي "نصب الراية في دراسة لفظة لم يعملوا خيراً قط الواردة في حديث الشفاعة رواية ودراية"، ومقالي "أقوال أئمة السلف وعلماء الإسلام في عدم تكفير تارك عمل الجوارح".

والله الموفِّق.


## عبد الله الغامدي: فتوى الإمام ابن باز رحمه الله إما قديمة أو موطن شبهة

قال الغامدي في مقاله [إشكالات في مسائل الإيمان فيما كتبه الدكتور ربيع بن هادي (الإشكال الأول)]: ((ولا أنسى إنْ أنسى أن أقول: أنك انتحلت العلماء، وأنهم يقولون بقولك؛ فهل ابن باز يقول بقولك؟ ستقول نعم، وأقول: صدقت فلا أكذبك في هذه؛ لأنَّ له قولاً قديماً نقلته عنه، ولكن رجع عنه، فلماذا لم تنقل رجوعه كما نقلت قوله القديم؟! ثم حتى لو لم تجد تراجعه، فقوله أصبح مشهور [كذا والصحيح: مشهوراً] معروفاً، وما نقلته عنه كان موطن شبهة، ومواطن الشبه لا يأخذ بها إلا أهل الزيغ، والله المستعان)).

أقول:

هذا الكلام دليل ظاهر على أنَّ القوم من أهل الأهواء، فهم يأخذون من كلام العالم ما يوافق أهواءهم ويعرضون عن الآخر ويجعلونه إما منسوخاً أو من المتشابه!.

طيب؛ ما هو الناسخ من هذه الفتاوى وما هو المنسوخ؟!

وما هو المحكم وما هو المتشابه؟!

وما الدليل في كلٍّ؟!

لا دليل عندهم إلا موافقة أهوائهم!



وأنا أنقل للقراء الفتوتين المشار إليهما في كلام الغامدي، ثم نلاحظ هل بينهما تناقض ومخالفة؛ حتى يقال: قديم وجديد!، أو محكم ومتشابه؟!

الفتوى الأولى التي استدل بها الشيخ ربيع حفظه الله:

جاء في محاضرة بعنوان "حوار حول مسائل التكفير" سنة ١٤١٨هـ السؤال الآتي:

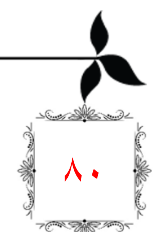
س/ هل العلماء الذين قالوا بعدم كفر من ترك أعمال الجوارح مع تلفظه بالشهادتين ووجود أصل الإيمان القلبي؛ هل هم من المرجئة؟!

فكان جواب الإمام ابن باز رحمه الله تعالى بقوله: ((لا؛ هؤلاء من أهل السنة والجماعة. مَنْ قال بعدم كفر من ترك الصيام أو الزكاة أو الحج، هذا ليس بكافر لكن أتى كبيرة عظيمة، وهو كافر عند بعض العلماء لكن الصواب لا يكفر كفراً أكبر، أما تارك الصلاة فالأرجح أنه يكفر الكفر الأكبر إذا تعمَّد تركها، وأما ترك الزكاة والصيام والحج فإنه كفر دون كفر، معصية كبيرة من الكبائر ...)).

أقول:

فهذا حكم الشيخ ابن باز رحمه الله في من لا يكفِّر تارك أعمال الجوارح، وأنه ليس من المرجئة، بل هو من أهل السنة، وهذا الجواب قد قصم ظهور الحدادية الغلاة، فمرة يعرضون عنه بالكلية وكأنه لم يكن!؛ وهذا هو حال أهل البدع يذكرون ما لهم ولا يذكرون ما عليهم، ومرة يحرفونه عن موضعه بدعوى




أنَّ الشيخ ابن باز رحمه الله يتكلَّم عن الذين لا يكفِّرون تارك المباني الأربعة لا عن الذين لا يكفِّرون تارك عمل الجوارح، مع أنَّ السؤال واضح لا يخفى على أحد، فكيف خفي على الشيخ ابن باز؟! فهذه الدعوى فيها اتهام ضمني للشيخ رحمه الله، ثم لو صحت هذه الدعوى فهذا يعني أنَّ الشيخ ابن باز رحمه الله يرى أن تارك أعمال الجوارح هو نفسه تارك المباني الأربعة، ومعلوم الخلاف بين أهل السنة في تارك المباني الأربعة، وهذا ما لا يقبله الحدادية الغلاة أصلاً وفرعاً!.

فلما عجز هؤلاء عن ردِّ كلمة الشيخ ابن باز رحمه الله هذه، جاء الغامدي اليوم بدعوى ثالثة!، وأنَّ هذه الفتوى قديمة رجع عنها الشيخ ابن باز رحمه الله!، أو هي من المتشابه الذي يتبعه أهل الزيغ!، هكذا دعوى بلا بينة سوى مخالفتها لهواه!.

لكن لننظر فيما أشار إليه الغامدي من القول المشهور المعروف عن الشيخ ابن باز رحمه الله والذي يدل على تراجعه، هل صدق في ذلك؟!

نقل عصام السناني في كتابه [أقوال ذوي العرفان في أنَّ أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان]:

((الثالث: يقول الأخ عبد العزيز بن فيصل الراجحي في جريدة الجزيرة: وقد سألتُ شيخنا الإمام ابن باز رحمه الله عام (١٤١٥هـ) -وكنا في أحد دروسه رحمه الله- عن الأعمال: أهي شرط صحة للإيمان، أم شرط كمال؟

فقال رحمه الله: "من الأعمال شرط صحة للإيمان؛ لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاة، فمن تركها فقد كفر، ومنها ما هو شرط كمال يصح الإيمان بدونها، مع عصيان تاركها وإثمه".

فقلتُ له رحمه الله: مَنْ لم يكفِّر تارك الصلاة من السلف؛ أيكون العمل عنده شرط كمال؟ أم شرط صحة؟

فقال: "لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه؛ فقالت جماعة: إنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، كما حكاه عبد الله بن شقيق، وقال آخرون بغيرها، إلا أنَّ جنس العمل لا بد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً، لهذا الإيمان عندهم قول وعمل واعتقاد، لا يصح إلا بها مجتمعة" [نقلاً عن جريدة الجزيرة، عدد ١٢٥٠٦في ١٣/ ٧/ ١٤٢٣هـ])).

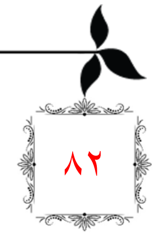
أقول:

١- عبد العزيز بن فيصل الراجحي يختلف عن عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، فالأول حزبي قطبي معروف، والثاني أحد مشايخ السنة المعروفين.

٢- الفتوى الأولى محاضرة مسجلة بصوت الشيخ ابن باز رحمه الله، والثانية جوابٌ منقول بفهم الراجحي الأول!.

٣- لو ثبت النقل وصح الفهم في ما ذكره الراجحي الأول عن الشيخ ابن باز رحمه الله، وثبت دعوى الاختلاف بين الفتوى هذه والفتوى التي استدل بها






الشيخ ربيع حفظه الله؛ فإنَّ الفتوى التي يستدل بها الحدادية هي في عام ١٤١٥هـ والفتوى التي استدل بها الشيخ ربيع حفظه الله في عام ١٤١٨هـ؛ وهذا يعني أنها متأخرة عن الأولى، وبهذا نعرف ما هي الفتوى الناسخة وما هي المنسوخة؟!

٤- ذكر عصام السناني في كتابه المشار إليه عدة نقول عن الشيخ ابن باز رحمه الله:

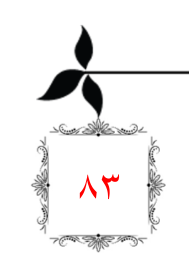
من ذلك الحوار الذي أجرته معه مجلة المشكاة، وقد سُئل الشيخ رحمه الله السؤال الآتي: المقصود بالعمل؛ جنس العمل؟

فكان جوابه رحمه الله: ((من صلاة وصوم، وغير [ذلك من] عمل القلب من خوف ورجاء)) [مجلة المشكاة المجلد الثاني، الجزء الثاني، ص ٢٧٩-٢٨٠].

ونقل السناني أيضا: سُئل الشيخ ابن باز رحمه الله؛ من شهد أن لا إله إلا الله واعتقد بقلبه ولكن ترك جميع الأعمال، هل يكون مسلماً؟

فكان جواب الشيخ رحمه الله: ((لا، ما يكون مسلماً حتى يوحِّدَ اللهَ بعمله، يوحِّد اللهَ بخوفه، ورجاءه، ومحبته، والصلاة، ويؤمن: أنَّ الله أوجب كذا، وحرم كذا، ما يتصوّر أنَّ الإنسان المسلم يؤمن بالله يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له، لا يمكن يتصور أن يقع من أحد، نعم؛ لأنَّ الإيمان يحفِّزه إلى العمل؛ الإيمان الصادق، نعم)) [التعليق على فتح المجيد شرح كتاب التوحيد الشريط الثاني أول الوجه الثاني].






أقول:

فمن نظر إلى هذين النقلين عن الشيخ ابن باز رحمه الله عَلِمَ أنَّ معنى (العمل) أو (جنس العمل) الذي يشترطه السلف الصالح لصحة الإيمان عند الشيخ رحمه الله لا يكون خاصاً بعمل الجوارح، بل يدخل فيه عمل القلب وعمل الجوارح، فمن يرى كفر تارك الصلاة يشترط لصحة الإيمان الصلاة وهي من عمل الجوارح، ومن لا يرى كفر تارك الصلاة يشترط عمل القلب؛ من الإيمان بوجوب الواجبات وحرمة المحرمات والخوف والرجاء والمحبة وغير ذلك، إذن جنس العمل في كلام الشيخ ابن باز رحمه الله يدخل فيه عمل القلب وعمل الجوارح، ولا ريب أنَّ الإيمان لا يصح إلا بهذا العمل عند أهل السنة جميعاً، وقد خالفهم المرجئة في ذلك فلا يرون عمل القلب والجوارح شرطاً في صحة الإيمان، لأنَّ العمل عندهم خارج عن الإيمان.

وبهذا نعرف يقيناً أنه لا خلاف بين فتوى الشيخ ابن باز رحمه الله الأولى وبين الفتوى الثانية، فالأولى أثبتت أنَّ من لا يكفِّر تارك عمل الجوارح من أهل السنة، والثانية أثبتت أنَّ الإيمان لا يصح إلا بجنس العمل وجنس العمل قد يكون من عمل الجوارح وقد يكون من عمل القلب.

فلا تعارض ولا اختلاف، والحمد لله على توفيقه.

٥- بل إنَّ مما يؤكِّد أنَّ الشيخ ابن باز رحمه الله يرى أنَّ أعمال الجوارح من كمال الإيمان إلا الصلاة على وجه الخصوص؛ هو ما جاء في مجلة الفرقان






الكويتية/ العدد ٩٤، لما سُئل رحمه الله السؤال الآتي: أعمال الجوَارح؛ هل هي شرط كمالٍ، أَم شرْط صحّة في الإيْمان؟!

فكان جوابه رحمه الله: ((أَعمال الجوارح -كالصَّوم، والصدقة، والزّكاة- هي من كمال الإيْمان، وتَركها ضعفٌ في الإيْمان، أمّا الصّلاة؛ فالصّواب: أنّ تركها كفرٌ؛ فالإِنسان عندما يأتي بالأعمال الصالحة فإنّ ذلك من كمال الإيْمان)).

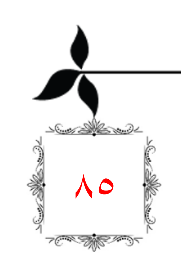
وهذا يعني بالضرورة أنَّ من لم يكفِّر تارك الصلاة من السلف الصالح يرى أنَّ أعمال الجوارح من كمال الإيمان، ويعني أيضاً أنَّ الخلاف في تارك الصلاة على وجه الخصوص لا في تارك العمل أو تارك عمل الجوارح على وجه العموم كما تزعم الحدادية الغلاة اليوم.

٦- ويؤكِّد ذلك أيضاً ما جاء في فتوى اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ ابن باز رحمه الله في إثبات أنَّ من لم يكفِّر تارك عمل الجوارح هو من أهل السنة:

فقد ورد على اللجنة الدائمة سؤال وهو برقم (١٧٢٧)، ونصه: يقول رجل لا إله إلا الله محمد رسول الله، ولا يقوم بالأركان الأربعة، الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ولا يقوم بالأعمال الأخرى المطلوبة في الشريعة الإسلامية؛ هل يستحق هذا الرجل شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة بحيث لا يدخل النار ولو لوقت محدود؟

فكان جوابها برئاسة الشيخ ابن باز: ((مَنْ قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وترك الصلاة والزكاة والحج جاحداً لوجوب هذه الأركان الأربعة أو لواحد




منها بعد البلاغ فهو مرتد عن الإسلام، يستتاب فإن تاب قبلت توبته، وكان أهلاً للشفاعة يوم القيامة، إنْ مات على الإيمان، وإنْ أصر على إنكاره قتله ولي الأمر لكفره وردته، ولا حظ له في شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره يوم القيامة.

وإن ترك الصلاة وحدها كسلاً وفتوراً فهو كافر كفراً يخرج عن ملة الإسلام في أصح قولي العلماء؛ فكيف إذا جمع إلى تركها ترك الزكاة وحج بيت الله الحرام؛ وعلى هذا لا يكون أهلاً لشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره إن مات على ذلك.

ومَنْ قال من العلماء إنه كافر كفراً عمليا **لا يخرجه عن حظيرة الإسلام بتركه لهذه الأركان** يرى أنه أهل للشفاعة فيه، وإنْ كان مرتكباً لما هو من الكبائر إنْ مات مؤمناً)).

والله الموفِّق.

## موقف الغامدي من كلام الأئمة في مقالات الشيخ ربيع

قال عبد الله الغامدي: ((لكنَّ ربيعاً أُتي من فهمه الخاطئ، وعدم جمعه لأقوال العلماء كلهم في مكان واحد، وجمع أقوال العالم الواحد في مكان واحد، وقد يكون بعض المواطن التي نقل عنها الدكتور من المواطن التي فيها اشتباه فكان ينبغي على الدكتور أن يردها لما وضح من أقوالهم في موضع آخر ولا يتبع المتشابه من كلامهم، وقد يكون أخيراً مما أخطا فيه العالم والعالم السني يخطئ ويصيب، وقد يرجع السبب أيضاً لما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من أنَّ كلام المرجئة وغيرها من الفرق الضالة قد اختلط بكلام أهل السنة فوقع الإرجاء في بعض أهل الحديث)).

أقول:

لما عجز الغامدي عن مقاومة النقول المستفيضة التي ذكرها العلامة الشيخ ربيع حفظه الله في ردوده على غلاة الحدادية -ومنهم الغامدي هذا- عن أئمة السلف، حاول استعمال أسلوب التشغيب وإطلاق الكلام على عواهنه من غير حجة ولا بينة!، فخرج بهذه الخلاصة:

١- إما أن يكون الشيخ ربيع حفظه الله قد أخطأ الفهم لهذه النقول!

وإذا تأمل القارئ المنصف ما ذكره الشيخ ربيع حفظه الله من أحاديث ونقول عن أئمة السلف علم أنَّ دعوى الغامدي هذه بعيدة عن لغة العلم والعدل:

فالأحاديث واضحة في عدم خلود الموحدين وإنْ لم يعملوا خيراً قط غير التوحيد، والغامدي يعدُّ هذه الأحاديث من المتشابه مع كونها أقوى أدلة أهل السنة في الرد على الخوارج والمرجئة، أو يـتأولها الغامدي في أقوام ماتوا ولم يتمكنوا من العمل، وأمثال هؤلاء لا يستحقون دخول النار فضلاً أن يكونوا في أدنى مراتب أهلها.

وما ذكره الشيخ ربيع حفظه الله عن أئمة العلم والدِّين من عدم تكفير تارك العمل (تارك المباني الأربعة وما دونها من الأعمال الصالحة) –وهو مذهب الجمهور– لا ينازع فيه إلا رجل لا يعرف كلام السلف في هذه المواضع أو رجل مكابر صاحب هوى، فالخلاف بين السلف في تارك الصلاة تهاوناً أشهر من أن يحتاج إلى بيان أو يذكر، ومن لم يكفِّر بترك الصلاة لا يكفِّر بترك غيرها من أعمال الجوارح قطعاً، لأنَّ الصلاة هي أعظم أعمال الجوارح.

ومن زعم أنَّ أحداً من أهل العلم –ممن لا يكفِّر بترك الصلاة– يكفِّر بترك ما دونها من الأعمال فعليه البينة، وأما دعوى البعض أنَّ تكفيره بما هو دون الصلاة من لازم قوله أنَّ الإيمان قول وعمل؛ لأنه إذا لم يعتقد هذا اللازم كان الإيمان عنده قولاً بلا عمل وهو مذهب المرجئة لا مذهب أهل السنة!، فهذه

الدعوى وهذا اللازم من الأخطاء الظاهرة، لأنَّ النزاع مع المرجئة كما ذكره العلامة ابن القيم رحمه الله في تارك عمل القلب فضلاً عن عمل الجوارح، فمن كان عنده أصل عمل القلب -أو ما زاد عليه- دون عمل الجوارح فهذا لا يكفر عند جمهور أهل السنة، وإنما هو فاسق تحت المشيئة؛ وإنما يكفر بترك الصلاة عند المكفِّرين بتركها تهاوناً، والخلاف في هذا سائغ، ومن زال عنه عمل القلب بالكلية فهو كافر بإجماع أهل السنة خلافاً للمرجئة بجميع أصنافهم، والعمل عند السلف: عمل القلب والجوارح، فكيف يقال أنَّ من لا يكفِّر تارك عمل الجوارح لزمه القول بأنَّ الإيمان قول بلا عمل؟!

والبعض يقول: من لا يكفِّر بترك عمل الجوارح يلزمه أنَّ أعمال الجوارح ليست من الإيمان!، وهذه دعوى باطلة أيضاً، فهل يلزم من لا يكفِّر بترك عمل من أعمال الجوارح -كترك الصيام مثلاً- أن يكون هذا العمل -(الصيام)- عنده ليس من الإيمان؟!

فهل يعدُّ من يستسلم للأحاديث الصحيحة والنقول الصريحة ذا فهم خاطئ؟!

أم يوصف بهذا من لا يستسلم للأحاديث بدعوى أنها من المتشابه ويتأولها بما يخرج عن ظاهرها!!، ويرد كلام الأئمة بدعوى أنها أخطاء أو من المتشابه أو من آثار اختلاط مذهب الإرجاء في كلامهم؟!

ما لكم كيف تحكمون؟!



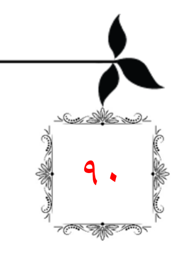



٢- عدم جمع الشيخ ربيع لكلام العلماء كلهم أو أقوال العالم الواحد في مكان واحد!

وهذه فرية ظاهرة البطلان، فلا نعرف حتى الساعة من غير مبالغة ممن كتبَ في هذه المسألة من كبار العلماء المعروفين أنه جمع كلام الأئمة من بطون كتبهم بطوله وسياقه ومن عدة مواضع كما فعل العلامة الشيخ ربيع حفظه الله، وهذه كتاباته شاهدة على ذلك؛ في الرد على فالح وحزبه وفي الرد على الغامدي وأمثاله.

وقد رأيتُ بنفسي في أول لقاء لي مع شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله -وكانت ثلاثة مجالس في شهر رجب لعام ١٤٣١هـ- لما عرضتُ عليه رسالتي [نصب الراية في دراسة لفظة "لم يعملوا خيراً قط" الواردة في حديث الشفاعة رواية ودراية] وعرضتُ عليه كلام الغامدي والجهني وأمثالهم واستدلالاتهم في مسألة تارك العمل، رأيتُه حفظه الله جامعاً لفروع هذه المسألة ضابطاً لأصولها عند الكلام، وكتبُ الأئمة حوله يميناً وشمالاً ومن أمامه ومن خلفه في غرفته الخاصة، وكأنه يجمع كتاباً في هذه المسألة، ورأيتُه حفظه الله وهو يستخرج النصوص المتعلِّقة بهذه المسائل من بطون هذه الكتب ويضع عندها العلامات والخطوط ثم يشير إلى مواضعها في صفحة الكتاب الأولى، وقد قرأ حفظه الله عليَّ عدة نقول مطولة من كلام الإمام المروزي في "تعظيم قدر الصلاة"، والإمام ابن خزيمة في "التوحيد"، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في






مواضع من كتبهم، وكلام أئمة الدعوة في بلاد الحرمين الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب وأبنائه وأحفاده وطلابه رحمهم الله جميعاً، وهذه شهادة أذكرها ليعرف الغامدي وأمثاله أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله ما تكلَّم في هذه المسألة إلا عن علم واسع وبحث ودراسة.

فكيف يزعم أنَّ الشيخ ربيعاً أخطأ بسبب عدم جمعه لكلام العلماء أو لأقوال العالم في مكان واحد؟!

وها نحن ننتظر منه ومن غيره أن يذكر لنا عالماً سلفياً من كبار العلماء المعاصرين كتبَ في مسألة تارك العمل وذكر فيها نصوصاً ونقولاً مثلما فعل الشيخ ربيع؛ فضلاً أن يتقدَّم عليه؟!

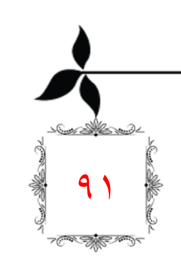
ووالله إننا لنعجب من هذا الغامدي وأمثاله كيف يتجرؤون في مثل هذه الدعاوى ضد الشيخ ربيع؛ مع كونهم يكتفون ببيان أو فتوى تشتمل على كليمات مجردة عن النص والنقل لبعض المعاصرين فيطيرون بها فرحاً!.

فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون؟!

٣- وهذه النقطة هي موضع الشاهد: فقد أساء الغامدي وتعدَّى بشكل واضح على أئمة السلف ممن استدل الشيخ ربيع حفظه الله بكلامهم -وهم أئمة العلم والدعوة قديماً وحديثاً- في مقالاته، فزعم الغامدي:

أ- أنَّ منهم من في كلامه اشتباه وخفاء!

ب- ومنهم من أخطأ في هذه المسألة!


ج- ومنهم من وقع في الإرجاء!

وبهذا يرى الغامدي أنه قد أجاب على كل ما ذكره الشيخ ربيع حفظه الله من كلام الأئمة والعلماء!!، ما شاء الله ردٌ كافٍ وجوابٌ شافٍ!.

طيب؛ هل يُمكن لنا أن نرد استدلالهم ببعض كلام المعاصرين بمثل ذلك؟! يعنى يقال: كلام بعض هؤلاء المعاصرين فيه اشتباه، ومنهم من أخطأ في تقرير هذه المسالة، ومنهم من تأثر بكلام سفر الحوالي وغيره من الخوارج والقطبية وتأصيلاتهم الباطلة، فهل يسعنا من الجواب ما يسعهم؟!

وليتأمل القارئ في كلام الغامدي هذا: ((وقد يرجع السبب أيضاً: لما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من أنَّ كلام المرجئة وغيرها من الفرق الضالة قد اختلط بكلام أهل السنة فوقع الإرجاء في بعض أهل الحديث))؟

من هؤلاء أيها الغامدي؟!

الإمام أحمد؟!

الإمام المروزي؟!

الإمام ابن بطه؟!

شيخ الإسلام ابن تيمية؟

العلامة ابن القيم؟

الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب؟!

من تقصد أيها الغامدي؟!






ألا يعدُّ هذا الكلام المجمل طعناً في طائفة من أهل الحديث؟!

ألا يستغل مثلَ هذا الكلام بعضُ الأغمار والسفهاء في الطعن ببعض الأئمة والعلماء عيناً بدعوى أنَّ الإرجاء وقع فيه بعض أهل الحديث؟!

أين كلام شيخ الإسلام هذا؟!!

هل قال وقع في الإرجاء أم دخلت عليه شبهة الإرجاء؟!

أم أنَّ الغامدي لا يفرِّق أو لا يعرف الفرق بينهما؟!

وما هي المسألة التي ذكر فيها شيخ الإسلام رحمه الله ذلك؟!

أفي مسألة تارك العمل؟!

أم في مسألة الحكم على الممتنع عن أداء الصلاة حتى يقتل بأنه يقتل حداً لا كفراً؛ لاحتمال صحة إيمانه في الباطن!!.

أم هو التخليط والتلبيس؟!

فلينظر القراء إلى غلاة الحدادية هؤلاء وإلى طعوناتهم في أئمة أهل الحديث جملة؛ لأنهم يخالفون طريقتهم وأهواءهم، والطعن في هؤلاء الأئمة لمجرد المخالفة هو عين مذهب الغلاة في التبديع من قبل ومن بعد، فاعرفوا هذا واحذروه.

والله الموفِّق.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

## الفهرس